دخل مجلس الشورى الإيراني على خط عملية اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة، عبر اقترابه من اقرار قانون لرفع نسبة تخصيب اليورانيوم ووقف البرو توكول الاضافي مع الوكالة الذرية، في الوقت الذي اعتبرت فيه إسرائيل ان الاغتيال «يخدم مصالحها والمنطقة والعالم»

# اغتيال فخري زادة

## البرلمان الإيراني يضغط للرد ويدرس رفع نسبة تخصيب اليورانيوم

سيتم دفن جثمان فخري زادة في طهران اليوم (Getty)

للحديث تتمة...

### الأجيال القادمة أم الانتخابات المقبلة؟

**وليد التليلي**

ما قاله رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، كان مهماً ولافتاً، حين أكد فجر أمس الأحد في البرلمان التونسي بمناسبة مناقشة موازنة العام المقبل، أن إنجاز المشاريع والقيام بالإصلاحات الكبرى «يحتاج إلى توافقات أوسع وساحة سياسية أكثر هدوءاً تستثمر في الأجيال القادمة لا في الانتخابات المقبلة».

هذا الكلام صحيح بنسبة كبيرة، لكنه يطاول الجميع الذين لا يفكرون إلا في سير الآراء، وهم البطولة الاتصالية والانتصار المؤقت، في انتظار كسب انتخابات قد تلقي بهم في مربع الشتات البرلماني الذي نراه اليوم، ويتكرر منذ وضع الدستور.

الكل يفكر في الانتخابات المقبلة ولا شيء غيرها، الأحزاب والشخصيات ودوائر التأثير الاقتصادي، وحتى الحكومة والرئاسة وغيرهما من المؤسسات. أما الأجيال الحالية والقادمة، فلها الله، لا أحد يفكر في طوابير انتظار أسطوانة الغاز التي تدوم ساعات ولا في عائلات لا تجد ما تقتاته.

اليوم يثور الجميع في تونس؛ قضاة ومواطنون وأطباء وتجار صغار وغيرهم، فيما السادة السياسيون في لهوهم المعتاد.

حتى عندما اتفقوا على حوار لمنع الانهيار، اختلفوا على من يديره. آخر ما قاله رئيس الحكومة، الأحد، إنه يدعو إلى «حوار وطني حول تعزيز وتوسيع منظومة الأمن الاجتماعي والإصلاحات والخيارات الاقتصادية الكبرى، التي تؤمن بالقيمة الفردية للكفايات التونسية».

كلام يراد به حتماً قطع الطريق أمام دعاة حوار يديره الرئيس قيس سعيّد، وهو استمرار للحرب نفسها التي لم تهدأ منذ أشهر بين ائتلاف حركة «النهضة» و«قلب تونس» و«الكرامة» والحكومة، وبين التيار الديمقراطي وحركة الشعب والرئيس، فيما يعزف الحزب «الدستوري الحر» منفرداً.

ويستفيد من معركة تتكسر فيها عظام منافسيه، يبدو أنّ المشيشي أخذ زمام المبادرة، وقرر عدم انتظار نهاية هذا الصراع، وأعلن تشكيل فرق، تشمل كل الوزارات، تنتقل إلى الجهات «وفق رزنامة واضحة ومقاربة مستدامة وعملية تترجم إلى مشاريع على أرض الواقع»، معتبراً أنّ «الوقت قد حان لتحقيق العدالة الاجتماعية وفق منظومة تشاركية تلعب فيها الجهات دوراً محورياً».

كلام جميل، ولكنه سيفتقد إلى الهدوء السياسي الذي يتحدث عنه، كشرط لتحقيق المشاريع، لأن جماعة الضفة الأخرى، وهناك دائماً ضفة أخرى، لن تهدأ لأنّ الانتخابات المقبلة قريبة، أمّا الأجيال القادمة، فلعلها تنتظر ثورة أخرى.

طهران ـ **العربي الجديد**
**صالح النعامي**

زاد اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زادة، الجمعة الماضي، من الضغوط على حكومة حسن روحاني، وسط اتهامات برلمانية لها بالتخاذل في الرد على العمليات السابقة التي استهدفت القيادات الإيرانية، ما جعلها تتكرر. وتزامنت الانتقادات لحكومة حسن روحاني مع قرار اتخذه مجلس الشورى الإيراني بتسريع دراسة مشروع قانون يعيد البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة ما قبل التوصل إلى الاتفاق مع القوى الكبرى في عام 2015. في غضون ذلك، واصلت إسرائيل سياسة النأي بنفسها عن مسؤولية اغتيال العالم الإيراني مركزة في المقابل على «إيجابيات» العملية. وفي أول تصريح رسمي إسرائيلي رسمي بشأن اغتيال فخري زادة، اعتبر وزير الطاقة الإسرائيلي من حزب «الليكود»، يوفال شطاينتس، أن الاغتيال «لا يخدم مصالح إسرائيل فقط، بل المنطقة والعالم، فيما تواصلت الدعوات العالمية إلى ضبط النفس.

وعشية مواراة فخري زادة الثرى في طهران (اليوم الإثنين)، أعلن رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية، كمال خرازي، أن بلاده ستردّ رداً «محسوباً وحاسماً» على عملية الاغتيال. وقال، في بيان أمس الأحد، «لا شك في أن إيران ستردّ رداً محسوباً وحاسماً على المجرمين الذين استهدفوا الشهيد محسن فخري زادة وحرموا الشعب الإيراني منه». وأضاف «ليس الصبح ببعيد».

وأعرب البرلمانيون الإيرانيون، في بيان نعي فخري زادة، الذي اغتيل، الجمعة الماضي، بالقرب من طهران، عن الأسف لـ«عدم الرد بشكل متوازن» على الاغتيالات السابقة. وهاجموا الحكومة لاتباعها مسار التفاوض مع «أسياد المجرمين». ودعوا إلى «إحياء الصناعة النووية» و«وقف العمل بالبروتوكول الإضافي»، فضلاً عن الموافقة على مناقشة مشروع لاتخاذ خطوات نووية لإجبار الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية على إلغاء العقوبات على إيران.

وأكد البرلمان، الذي يسيطر عليه التيار المحافظ في البيان، أن «ضلوع الكيان الصهيوني القاتل في هذه الجريمة الكبيرة واضح جداً»، متوعداً في الوقت ذاته إياه بـ«دفع ثمن هذه الوقاحة». وهاجم الحكومة المدعومة من الإصلاحيين والتيار «الاعتدالي»، قائلاً إن «ما جرّا المجرمين في هذه المرحلة هو سيطرة التفكير المكلف جداً بين بعض رجال الحكومة، الذين يرون أن التفاوض والتعامل مع أسياد هؤلاء المجرمين، يصوّر الجمهورية الإسلامية على أنها مهذبة وجيدة، وعليه يجب تجنب أي فعل يزعجهم». وأكد البرلمانيون أن «تجارة الاغتيالات والعمليات التخريبية خلال السنوات الأخيرة من قبل أميركا وإسرائيل وأياديهما في بلادنا، والتي للأسف بقيت غالباً دون ردّ متوازن، أظهرت مدى خطورة هذا التفكير وخطأه». واعتبروا أن ذلك «منح العدو جرأة أكثر من ذي قبل». ودعوا إلى «ضرورة الرد السريع الباعث على الندم على هذه الجريمة».

وبموازاة إصدار البيان، أقر النواب تقديم موعد مناقشة مشروع قانون بعنوان «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الأميركية، كان البرلمان وافق على مناقشته قبل الانتخابات الأميركية. ومن المقرر أن يخضع مشروع «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» لنقاش برلماني هذا الأسبوع، لطرحه للتصويت بعد ذلك، وإقراره نهائياً إن وافقت عليه الأغلبية، ليتحول إلى قانون يُرفع إلى مجلس صيانة الدستور للمصادقة النهائية عليه.

واعرب رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف عن أمله أن «يمنع إقرار المشروع الاعداء من تصرفاتهم الإرهابية». واعتبر أن مشروع «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات سيعزز قدرات الصناعة النووية الإيرانية». ويتكون المشروع البرلماني من تسعة بنود، تلزم الحكومة اتخاذ إجراءات نووية، من شأنها أن تلغي التعهدات الإيرانية المنصوص عليها في الاتفاق النووي المبرم بين طهران والمجموعة الدولية عام 2015، لبعيد ذلك البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة ما قبل التوصل إلى الاتفاق. وهو يلزم، في ابرز بنوده، هيئة الطاقة الذرية الإيرانية «على الاقل إنتاج 120 كيلوغراماً من اليورانيوم بنسبة تخصيب 20 في المائة» في منشأة «فوردو»، وذلك بعد شهرين من إقرار القانون». ولم يكتف البرلمان بهذه النسبة، إذ طالب الهيئة أيضاً «برفع الحاجات السلمية لصناعة البلاد لليورانيوم بنسبة تخصيب أعلى من 20 في المائة بشكل كامل». كما يلزم بند آخر الحكومة بإيقاف أنشطة التفتيش للوكالة الدولية للطاقة الذرية خارج البروتوكول الإضافي.

وفي أول تصريح رسمي إسرائيلي رسمي بشأن اغتيال فخري زادة، اعتبر شطاينتس أن الاغتيال «لا يخدم مصالح إسرائيل فقط، بل المنطقة والعالم». وفي مقابلة مع قناة «كان»، أمس الأحد، قال شطاينتس، العضو في المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، إن الاغتيال سيؤثر كثيراً بالبرنامج النووي الإيراني «الذي يهدف إلى القضاء علينا. لكل العالم مصلحة في ألا تتمكن إيران من الحصول على سلاح نووي». وأعلن أنه ليس لديه تصور عن الجهة التي نفذت عملية الاغتيال، التي وصفها «بذات التأثير الكبير» في المشروع النووي الإيراني.

هاجم البرلمان الحكومة لتفاوضها مع «أسياد المجرمين»

**أوساط إسرائيلية: إيران غير متحمسة للرد قبل مغادرة ترامب**

وفي السياق، لم تستبعد صحيفة «يسرائيل هيوم»، أن تكلف إيران وحدة الاغتيالات التابعة للحرس الثوري، والمعروفة بـ«804»، تنفيذ عمليات اغتيال ضد شخصيات إسرائيلية في الخارج، مدعية أن بعض عناصر الوحدة أجانب، وبعضهم إيرانيون يحملون جنسيات أجنبية. وزعمت الصحيفة أن الوحدة متهمة بتنفيذ 6 عمليات اغتيال جرت في أوروبا ومحاولة اغتيال فاشلة في الولايات المتحدة، خلال السنوات الخمس الماضية.

من ناحية ثانية، قدرت الأوساط العسكرية في إسرائيل أن إيران غير متحمسة للرد على اغتيال فخري زادة قبل مغادرة الرئيس الأميركي دونالد ترامب البيت الأبيض في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل. ونقلت قناة «كان» عن هذه الأوساط قولها إن إيران تخشى أن توفر عمليات ضد إسرائيل مسوغاً لترامب لشن هجوم عليها تكون نتائجها أخطر من اغتيال فخري زادة.

وأبدى الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أهارون زئيفي فركش ثقة بأن يرد الإيرانيون على عملية الاغتيال في الوقت المناسب لهم. ولفت، في مقابلة مع «كان»، إلى أن الإيرانيين «واقعيون وسيردون فقط عندما يكون ذلك يخدم مصالحهم».

إلى ذلك، أعرب وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب عن «قلق» بلاده إزاء التصعيد في الشرق الأوسط بعد اغتيال فخري زادة. وقال راب، لشبكة «سكاي نيوز»: «نحن قلقون بشأن الوضع في إيران والمنطقة. نود أن نرى تهدئة للتوتر». وأضاف «ما زلنا ننتظر رؤية الحقائق كاملة، ومعالجة الحقائق الكاملة لما حدث في إيران. لكنني أود أن أقول إننا نتمسك بسيادة القانون الإنساني الدولي الواضحة للغاية ضد استهداف المدنيين». ودانت وزارة الخارجية التركية اغتيال العالم النووي، معتبرة، في بيان، أنه عمل «إرهابي يزعزع السلام في المنطقة»، داعية «جميع الأطراف إلى استخدام المنطق وضبط النفس». واتصل الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان بدر البوسعيدي بوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف معزياً باغتيال فخري زادة.

خلال لقاء سابق بين الرئيس الفلسطيني والعاهل الاردني في عمان (آلان غنيم/الأناضول)

# تصويب على انتهاكات الاحتلال بـ«يوم التضامن مع فلسطين»

عقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الأحد، اجتماعاً مع العاهل الأردني عبد الله الثاني، في الوقت الذي كانت فيه دول وجهات عدة تؤكد دعمها للشعب الفلسطيني

عمان، رام الله ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي كان فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس يجري مباحثات مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، كانت إسرائيل تتجه نحو مزيد من الإمعان في انتهاك حقوق الفلسطينيين، عبر التمهيد لاقتطاع مخصصات الأسرى والشهداء من الضرائب الفلسطينية، وفيما تتواصل انتهاكات سلطات الاحتلال التي تبدو غير آبهة بأي ردود فعل، جددت، أمس، دول وجهات عدة التأكيد على حقوق الفلسطينيين، ولا سيما في إقامة دولتهم، وذلك في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وبحث العاهل الأردني عبد الله الثاني، في مدينة العقبة، أمس الأحد، مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، المستجدات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، في إطار التنسيق والتشاور المستمرين بين الجانبين.

وأكد ملك الأردن ضرورة تكثيف الجهود الدولية لتحقيق السلام العادل والدائم وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين. وجدد وقوف الأردن بكل طاقاته وإمكاناته إلى جانب الفلسطينيين في نيل حقوقهم العادلة والمشروعة وإقامة دولتهم المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من يونيو/حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق بيان مقتضب صادر عن الديوان الملكي الهاشمي. كما شدد على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس المحتلة، ورفض المملكة لجميع الإجراءات الأحادية التي تستهدف تغيير هوية المدينة ومقدساتها ومحاولات التقسيم الزماني أو المكاني، للمسجد الأقصى.

بدوره، أشاد الرئيس الفلسطيني بمواقف الأردن في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ودعم قضيتهم العادلة. وأكد أن هذه المواقف «تؤكد عمق العلاقات بين القيادتين والشعبين الشقيقين». وتوجه عباس مساء أمس إلى القاهرة، حيث يعقد اجتماعاً، اليوم الإثنين، مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وفيما يكثف الفلسطينيون جهودهم في مواجهة انتهاكات إسرائيل بحقهم، كانت الأخيرة تمعن أمس في هذه الانتهاكات، مع توجه حكومة الاحتلال لاقتطاع المخصصات المالية التي تدفع للأسرى والجرحى وعوائل الشهداء من عوائد الضرائب التي تجبيها لصالح السلطة الفلسطينية. وكشفت صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمس، أن المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، سيتخذ في اجتماع طارئ له، (عقد مساء أمس)، قراراً باقتطاع مبلغ 600 مليون شيقل (حوالي 179 مليون دولار)، تمثل قيمة المخصصات التي تدفعها المؤسسات الفلسطينية للأسرى والجرحى وعوائل الشهداء. وأضافت الصحيفة أن القرار يعتمد على تقرير قدمته المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بشأن حجم المخصصات المالية التي دفعتها السلطة للأسرى والجرحى وعوائل الشهداء خلال عام 2019، والذي يبلغ 600 مليون شيقل.

وزعمت الصحيفة أن السلطة الفلسطينية تراجعت عن قرارها السابق بعدم تلقّي عوائد الضرائب في حال تم اقتطاع قيمة المخصصات الممنوحة للأسرى والجرحى وعوائل الشهداء، إلى جانب إعلانها استئناف التعاون الأمني مع سلطات الاحتلال. وأبرزت أن قادة عسكريين إسرائيليين اجتمعوا أخيراً مع قادة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وأبلغوهم بأن إسرائيل عازمة على اقتطاع المخصصات من عوائد الضرائب قبل تحويلها للسلطة.

في غضون ذلك، كانت بيانات عدة تؤكد أمس على حقوق الشعب الفلسطيني، وتدين انتهاكات إسرائيل بحقه، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت، عام 1977، للاحتفال في 29 نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو ذلك اليوم من عام 1947 الذي اعتمدت الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين.

وفي هذه الذكرى، جددت تونس أمس دعوتها المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، ووضع حد «للممارسات الاستيطانية التوسعية الاستفزازية». واكد بيان لوزارة الخارجية التونسية «دعم تونس الثابت للقضية الفلسطينية العادلة ووقوفها الدائم بجانب الشعب الفلسطيني في دفاعه عن حقوقه المشروعة، بما فيها تأسيس دولة مستقلة وعاصمتها القدس». وحذر من أن «استهتار الاحتلال بالمعاناة الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني سيمثل عامل توتر يهدد الأمن والسلم، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط بل في كل العالم».

بدورها، دعت مشيخة الأزهر، المجتمع الدولي، إلى الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، كما دعت إلى مواجهة «الحملات المنهجية على مواقع التواصل الاجتماعي الهادفة إلى طمس معالم القضية». وقال بيان للمشيخة: «يذكّر الأزهر العالم كله، بأحدى أسوأ المناسبات في التاريخ الحديث وهي ذكرى اغتصاب الأراضي الفلسطينية أو ما يعرف سياسياً بذكرى قرار تقسيم فلسطين». وأكد الأزهر أن هذا التاريخ «حمل كل أشكال القهر والظلم للشعب الفلسطيني، ممثلة في المذابح والاعتداءات والتعذيب والتهجير القسري وغيرها».

من جهته، شدد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط على أن «أي محاولات للانقضاض على حقوق الشعب الفلسطيني وتجاهل مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية مالها الفشل». وأضاف في بيان أن «أي توجّه نحو فرض أمر واقع أو طرح مبادرات من خطط لا تتماشى مع المبادئ والأسس والمرجعيات الدولية لعملية السلام القائمة على مبدأ الأرض مُقابل السلام ووفق رؤية حل الدولتين، ستنتهي وتُصبح من الماضي، وسيبقى الحق الفلسطيني ثابتاً لا يسقط بالتقادم أو بأي وسيلة أخرى».

أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فأكد في رسالة بعثها أمس الأحد إلى المشاركين في افتتاح المبنى الجديد لرابطة «برلمانيون لأجل القدس» في إسطنبول، أن بلاده ستواصل جهودها من أجل إقامة دولة فلسطينية. وقال: «سنواصل كفاحنا من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وموحدة عاصمتها القدس الشرقية في حدود 1967 بناء على قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية».

مقابل ذلك، كانت دولة البحرين تواصل التمادي مع الاحتلال، ولكن هذه المرة بشكل منخفض. إذ كشفت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، أن وفداً بحرينياً، يرأسه خالد بن خليفة آل خليفة، بصفته ممثلاً لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، زار يوم الجمعة الماضي المسجد الأقصى، من دون أن يكشف عن هوية أعضائه، خشية أن تقوم الأوقاف الإسلامية بمنعه من دخول الحرم.

وأشارت الإذاعة إلى أن خالد آل خليفة، الذي يرأس مجلس أمناء «مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي»، أبلغها أنه تقرّر عدم الكشف عن هوية أعضاء الوفد «لأنه في حال أخبرناهم من أين أتينا فلن يسمحوا لنا بالدخول». ونقلت الإذاعة عن المسؤول البحريني قوله إنه «لا يحق للفلسطينيين أن يمنعوا الناس من دخول الأقصى لمجرد أنهم طبّعوا علاقاتهم مع إسرائيل». وزعم أن خليفة، أن الإغلاقية الساحقة من البحرينيين يؤيدون التطبيع مع إسرائيل.

### الأسير خليل في وضع صحي خطر

قال نادي الأسير الفلسطيني، أمس الأحد، إن «الأسير عايد خليل (55 عاماً) من بلدة قفين في طولكرم، شمالي الضفة الغربية، يواجه وضعاً صحياً خطيراً، بعد أن تبيّن أنه يعاني من انسداد في احد الشرايين الرئيسية في القلب». وأوضح نادي الأسير، في بيان له، أن الأسير خليل الذي اعتقل عام 1989 وحكم عليه الاحتلال بالسجن المؤبد، يعاني من مشاكل صحية أخرى، نتجت عن سنوات الاعتقال الطويلة وما رافقها من ظروف قاسية، وتفاقمت أخيراً.

شرق غرب

### الإمارات تنشئ مجلساً جديداً للأمن السيبراني

أعلن رئيس الوزراء وحاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم (الصورة)، في تغريدة أمس الأحد، أن الإمارات أقرت «إنشاء مجلس للأمن السيبراني في الدولة، يختص بإعداد سياسات وتشريعات لتعزيز الأمن السيبراني». وعينت الحكومة أيضاً وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ورئيس شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) سلطان الجابر «مبعوثاً خاصاً لدولة الإمارات في مجال التغير المناخي».

(رويترز)

### الشيوخ المصري يخالف الدستور

وافق مجلس الشيوخ المصري، خلال جلسته العامة، أمس الأحد، على وقف بث جلساته مباشرة على الهواء اقتداءً بمجلس النواب، وإدراج موازنته «رقماً واحداً» في الموازنة العامة للدولة، لعدم إخضاعها إلى رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالمخالفة للدستور الذي ينص على إدراج موازنات القوات المسلحة والمحكمة الدستورية والهيئات القضائية «رقماً واحداً» في الموازنة العامة، من دون غيرها، على سبيل الحصر. واعترف رئيس مجلس الشيوخ، عبد الوهاب عبد الرازق، باعتراض قسم التشريع في مجلس الدولة على إدراج موازنة المجلس «رقماً واحداً» في الموازنة.

(العربي الجديد)

### نكسة جديدة لترامب

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب (الصورة)، أمس الأحد، في مقابلة عبر الهاتف مع قناة فوكس نيوز، إنه قد يجد صعوبة في إحالة مزاعمه عما شاب الانتخابات من تزوير إلى المحكمة العليا لنظرها، وغيّر ترامب عن شكوكه في نجاح استراتيجيته القضائية. ورفضت المحكمة العليا في ولاية بنسلفانيا، أمس الأحد، شكوى جديدة تقدّمت بها حملة ترامب كانت تُطالب إمّا بإبطال التصويت عبر البريد، وإمّا بإلغاء التصويت بكامله، من أجل أن يُترك لمشرّعي الولاية قرار اختيار الفائز.

(فرانس برس)

### أرمينيا: تظاهرة لكشف مصير الجنود المفقودين

تظاهر نحو ألف شخص، أمس الأحد، في العاصمة الأرمينية يريفان، لمطالبة السلطات بالعمل على كشف مصير الجنود المفقودين في المعارك الأخيرة مع أذربيجان في إقليم ناغورنو كاراباخ. وسار المتظاهرون، الذين انضم إليهم بعض المشاهير في شوارع يريفان رافعين صوراً لجنود مفقودين، ولافتات كتب عليها «ساعدوا في عودة أسرانا».

(فرانس برس)

### بولندا: الشرطة تحقق في إصابة نائبة خلال احتجاج

أعلن المتحدث باسم الشرطة في العاصمة البولندية وارسو، سيلويستر ماركزاك، أمس الأحد، أن الشرطة تدرس تسجيلات مصورة لفهم سبب استهداف شرطي لنائبة بالغاز المسيل للدموع خلال احتجاج. وقام أحد عناصر الشرطة برش باربرا نوفاكا، بالغاز على وجهها، بينما كانت تحمل بطاقة هويتها البرلمانية، أمس الأول، خلال احتجاج ضد تقييد الإجهاض واستخدام الشرطة القوة ضد المتظاهرين أخيراً.

(أسوشييتد برس)

# التعاون المصري ـ الإيطالي: قرب تسليم فرقاطة «الجلالة»

تمضي مصر وإيطاليا قدماً بتنفيذ صفقة التسليح القياسية بين البلدين، بغض النظر عن أي ملفات أخرى، ولاسيما قضية مقتل الطالب جوليو ريجيني

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال مصدر دبلوماسي مصري إن الفرقاطة الأولى من الفرقاطتين الإيطاليتين من طراز «فريم» متعددة المهام اللتين اشترتهما القاهرة بمبلغ يتجاوز 1,1 مليار دولار، ستصل إلى مصر قبل نهاية العام الحالي، وستحمل اسم «الجلالة»، أما الفرقاطة الثانية، فستصل في ربيع العام المقبل، وفق تقديرات شركة التصنيع الإيطالية «فيركانتيري».

وأضاف المصدر لـ«العربي الجديد» أنّ التعاون القضائي المتعثر والتهديدات الإيطالية بتحريك دعوى جنائية غيابية ضد خمسة من ضباط الأمن الوطني المصريين لاتهامهم في قضية مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني منذ نحو خمس سنوات، لن يقفا عائقاً أمام المضي قدماً في تنفيذ صفقة التسليح القياسية المصرية الإيطالية التي تم الاتفاق عليها بداية العام الحالي.

ودلل المصدر على ذلك بأنّ المحادثات الجارية بين وزارة الدفاع والمخابرات المصرية من جهة، وهيئة تنمية الصادرات الإيطالية «SACE» من جهة أخرى، سارية ولم تتوقف، في ظلّ دعم سياسي من الرئاسة المصرية ووزارات الخارجية والدفاع والاقتصاد في روما، للحصول على قرض بقيمة تتراوح بين 500 و650 مليون يورو، من مجموعة بنوك ومؤسسات تمويل أخرى، لتمويل المرحلة الثانية من الصفقة. وتشمل هذه المرحلة توريد أسلحة بحرية لم يكن مطروحاً تضمينها في الصفقة عند بدء التفاوض في ربيع 2019، ومن بينها 4 قطع «كورفيت» على الأقل (فرقاطة صغيرة سريعة ذات تكلفة تشغيل اقتصادية وتصلح للمعارك البحرية الصغيرة والتصدي للغواصات وحمل الطوربيدات) ونحو 22 من اللانشات الهجومية الخاطفة، مع تجهيز جميع هذه القطع بمنظومة حرب إلكترونية ورادارات وأجهزة حديثة للاستشعار عن بعد، وتوفير مدربين لتمرين الضباط المصريين على استخدام بعض المميزات التي ستكون جديدة على البحرية المصرية.

وأوضح المصدر أنّ قضية ريجيني لم تلقِ بظلالها على المحادثات بين مصر وعدد من كبريات شركات صناعة الأسلحة في إيطاليا، حول مشروعات إنشاء مصانع وورش كبرى في مصر لتصنيع القطع البحرية والبرية لبيعها لدول الخليج العربي وأفريقيا، وتحويلها إلى مركز إقليمي لهذا الغرض. وهي الفكرة التي كان الرئيس عبد الفتاح السيسي قد عرضها على رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي في وقت سابق هذا العام. وكشفها «العربي الجديد» في يونيو/ حزيران الماضي. كما كانت الفكرة محل نقاشات بين شركة «فيركانتيري» الإيطالية المصنعة للفرقاطات «فريم»، ووزارة الدفاع المصرية في عام 2018، لكن الأجواء المتوترة بين البلدين آنذاك على خلفية قضية مقتل ريجيني عرقلت استمرار المفاوضات.

وبحسب المصدر، تم تحديد أربعة مواقع لعرضها على الشركة الإيطالية لاختيار الأمثل منها، كما تمّ عرض موقعين آخرين على مجموعة «تيسن كروب» الألمانية للغرض ذاته. والأخيرة تتعاون حالياً مع شركة الترسانة البحرية بالإسكندرية لإنشاء أول فرقاطة شبحية متعددة المهام من طراز «MEKO-A200» بمصر، ستكون الرابعة التي تحصل عليها الأخيرة من الطراز نفسه، إذ يجرى حالياً إنشاء الفرقاطات الثلاث الأخرى في مدينة بريمرهافن في ألمانيا.

وسبق أن كشف تقرير مالي سري اطلعت «العربي الجديد» على نسخة منه أنّ اتفاقية القرض الإيطالي الموقعة بين وزارة الدفاع المصرية وهيئة تنمية الصادرات الإيطالية «SACE» ومجموعة البنوك ومؤسسات التمويل الإيطالية، لتمويل جزء من صفقة التسليح الإيطالية، ببلغ 500 مليون يورو، أي ما يعادل أقل بقليل من نصف القيمة الإجمالية للمرحلة الأولى من صفقة التسليح، والتي تبلغ 1,1 مليار دولار.

وسبق أن كشفت «العربي الجديد» أنّ من ضمن ما تم الاتفاق عليه أيضاً في صفقة التسليح القياسية شراء 24 طائرة تدريب من طراز «إم-346» من تصنيع شركة «اليونارد» بقيمة إجمالية تتراوح بين 370 و400 مليون يورو. وهي ذاتها الشركة التي ستورد 32 طائرة مروحية من طراز «أغوستا-ويستلاند 149» والتي لم تحصل عليها مصر حتى الآن، على الرغم من طلبها في إبريل/ نيسان الماضي بقيمة 400 مليون يورو. ومن المتوقع أن تصل جميع هذه الطائرات المنتجة العام المقبل خلال أشهر معدودة، إذ تتوقف الصفقة المزدوجة مع «اليونارد» على عدد من البنود المالية، ومن المحتمل أيضاً زيادة عدد الروحيات إلى 34 وفق العقد المبرم بين الجانبين.

مفاوضات بشأن قرض قيمته بين 500 و650 مليون يورو

قضية

# مجزرة الناصرية

## ضغط حكومي على المتظاهرين لتلبية مطالب الصدريين

انصاعت الحكومة العراقية لتهديدات زعيم التيار الصدر مقتدى الصدر للمتظاهرين في الناصرية، وارسلت، بعد ان طلب منها التدخل بحجة وجود من يزعزع امن المدينة، وفداً حكومياً من أجل إقناع المحتجين بعدم العودة إلى ساحة الحبوبي، وهو ما يبدو أن المتظاهرين يرفضونه، خصوصاً بعد سقوط هذا العدد من الضحايا وصدور بيانات من قبل عشائر بارزة بمحافظة ذي قار تندّد بالاعتداء عليهم. لكن البارز انه وبالرغم من اشتداد المواجهة بين الصدريين والمتظاهرين، إلا أن الحدث لم يشهد أي تفاعل سياسي

يتمسك المحتجون بالعودة إلى ساحة الحبوبي في الناصرية (سعد نيازي/ فرانس برس)

تسريبات عن ان عدة مدن جنوبية قد تنضم إلى التصعيد الشعبي

بغداد ـ **زيد سالم**

تحوّلت الحكومة العراقية إلى أداة ضغط على المتظاهرين في مدينة الناصرية، عبر محاولة إقناع المحتجين بمغادرة ساحة الحبوبي، ولو بشكل مؤقت، وذلك بعد أن نصح زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر «المعتصمين بأن يعودوا إلى منازلهم سالمين آمنين». ويأمل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بالحصول على تهدئة سريعة في مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار، تحسّباً من نجاح لجان التنسيقيات في المحافظة بتحريك ساحات التظاهر الأخرى جنوب العراق، خصوصاً كربلاء والنجف والبصرة، بعد أن تحركت فعلاً مدينة الكوت، متفاعلة مع أحداث الناصرية. وحتى مساء أمس الأحد، بلغت حصيلة الضحايا 11 متظاهراً، منهم 8 في الناصرية، بعد وفاة واحد متأثراً بجروحه، بينما سُجل سقوط ثلاثة قتلى في مدينة الكوت مركز محافظة واسط المجاورة، بينهم ناشط أضرم النار بنفسه احتجاجاً على القمع الذي تعرض له ناشطو الناصرية. وكانت ساحة الحبوبي قد شهدت هجوماً جديداً، فجر أمس، من قبل مسلحين يستقلون سيارات رباعية الدفع أطلقوا النار بشكل عشوائي على الخيام التي أعاد المتظاهرون نصبها بدلاً عن التي تم إحراقها. ومن المنتظر أن يلتقي اليوم الاثنين وفد حكومي، بينهم مستشارون في مكتب الكاظمي، مع ممثلين عن المتظاهرين، بعد اجتماعات متفرقة جرت، أمس الأحد، مع مسؤولي المحافظة وزعماء وشيوخ عشائر بحثاً عن تهدئة. ووفقاً لمصادر محلية في مدينة الناصرية، فإن الوفد الحكومي يسعى لتأمين لقاءات مع الناشطين الفاعلين، أملاً بإقناعهم بالتخلي عن العودة لساحة الحبوبي، وتعليق أنشطتهم الاحتجاجية والاعتصام ولو بشكل مؤقت، وذلك بعد تسلم الوفد الحكومي معلومات تؤكد أن أنصار الصدر يرفضون عودتهم، ويهددون بمهاجمة الساحة وإقتلاع الخيام بالجرافات مجدداً. لكن من غير المرجح قبول النشطاء بخيار التراجع عن التظاهر أو تنظيم الاعتصام مجدداً في ساحة الحبوبي، خصوصاً بعد سقوط هذا العدد من الضحايا وصدور بيانات من قبل عشائر بارزة بمحافظة ذي قار تندد بالاعتداء عليهم.

ووفقاً لناشط بارز في مدينة الناصرية، طلب عدم ذكر اسمه بسبب ما سماه «عودة عمليات الغدر»، فإن المتظاهرين طالبوا الحكومة المحلية وقيادة الشرطة بحمايتهم لممارسة حقهم بالاحتجاج وفقاً للدستور والقانون، والا تكون القوات التي وصلت إلى المدينة لقمع الناس بل لحمايتهم. وأكد أن خيار تعليق الاعتصام وإغلاق ساحة الحبوبي غير مطروح، وسيكون هذا الجواب الأخير للمحتجين.

في المقابل، تشير تسريبات حصلت عليها «العربي الجديد» إلى أن عدة مدن جنوبية، أبرزها النجف وكربلاء والبصرة، قد تنضم إلى التصعيد الشعبي تضامناً مع الناصرية والكوت، وذلك بعد إعادة تفعيل عدد من مجموعات «واتساب» و«فيسبوك»، التي كانت محركاً مهماً للاحتجاجات الشعبية جنوب العراق.

وفي أحدث موقف معلن له، دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر متظاهري الناصرية إلى «العودة لمنازلهم سالمين آمنين». وكتب الصدر، في تغريدة: «يجب أن يعم السلام والأمن في الناصرية الفيحاء. وعلى أهالي الناصرية ألا يتصارعوا فيما بينهم. وإن كان هناك من يزعزع أمنها، من أي طرف كان ولا يحترم هيبة الدولة، فعلى الحكومة المركزية التعامل معه. فالحكومة المحلية إما متخاذلة أو خائفة مع شديد الأسف». وأضاف «أنصح المعتصمين بأن يعودوا إلى منازلهم سالمين آمنين، فهم بحاجة إلى تنظيم صفوفهم من أجل العملية الديمقراطية القادمة. ولنتخاذى الدولة، والممتلكات الخاصة، وقطع الطريق أمام كل ما من شأنه زرع الفتنة». وبحسب البيان فقد استحدثت الحكومة العراقية لجنة جديدة، باسم «خلية الأزمة في ذي قار»، وتضم مستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي، ورئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي، واللواء في قيادة العمليات المشتركة سعد نعيم عبد الله، وقائد عمليات سومر عماد صميدع، ومدير شرطة ذي قار الجديد عودة سالم. وتسعى اللجنة بمنح صلاحيات إدارية ومالية وأمنية لحماية المتظاهرين السلميين، ومؤسسات الدولة والممتلكات الخاصة، وقطع الطريق أمام كل من يحاول استغلال الإرهابيين والفاسدين والتبعيين والمتشبهين بالجوكر». وكان الكاظمي قرر، عقب سقوط قتلى بنيران أتباع الصدر في الناصرية، تشكيل لجنة «فريق أزمة الطوارئ». وقال، في بيان أمس الأول، إن «اللجنة العالية المستوى من الحكومة المركزية بعنوان فريق أزمة الطوارئ، ستتألف من ممثلين عن الوزارات المعنية والأجهزة الأمنية، وستباشر عملها فوراً في مدينة الناصرية». وأضاف «أنصح المعتصمين بأن يعودوا إلى منازلهم سالمين آمنين، فهم بحاجة إلى تنظيم صفوفهم من أجل العملية الديمقراطية القادمة. ولنتخاذى الدولة، والممتلكات الخاصة، وقطع الطريق أمام كل من يحاول استغلال الإرهابيين والفاسدين والتبعيين والمتشبهين بالجوكر». وكان الكاظمي قرر، عقب سقوط قتلى متظاهري الناصرية، تشكيل لجنة تحقيق برئاسة القاضي فائق زيدان، لكن الأخير كان أبدى اعتذاره عن عدم قبول المهمة، بعد أن تعرض لضغوط كبيرة من قبل أطراف سياسية.

### «النصر» يخرف الصمت السياسي

حذر ائتلاف «النصر» بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي (الصورة)، مما وصفه جرّ الشارع العراقي الى معارك سياسية تعرّض الوحدة والسلم الاهلي الى الخطر. كما اعرب عن رفضه «لاي صدامات سياسية ومجتمعية نحن في غنى عنها، ولاي اراقة دم بريء او تخريب يهدد الاستقرار المجتمعي والامني برمته». وشكك موقف «النصر» اول تعليق على احداث الناصرية من قبل جهة سياسية بعدما التزمت احزاب السلطة الصمت طوال الايام الماضية.

وفي السياق، قال عضو اللجنة الدستورية سليمان القرفان، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «النظام والروس غير جادين في الانخراط بالعملية السياسية، وبالتالي نتوقع أنّ النظام وعلى الرغم من إصراره على جدول أعمال يَنُصّ على مناقشة المبادئ الوطنية، إلا أنه من خلال الجولة الثالثة، اتضح أنّ الوفد المسمى من الحكومة ليس في جعبته سوى إضاعة الوقت وغير جاد حتى بمناقشة ما هي المبادئ الوطنية». وتوقع القرفان أن تكون الجولة الرابعة «امتداداً للجولة الثالثة لجهة إضاعة الوقت وإصرار الوفد القادم من دمشق على عدم الخروج بأي اتفاقات أو أوراق، وخلق المبررات للتنصّل من الجولة الخامسة».

من جهتها، بيّنت عضو اللجنة الدستورية سميرة مبيض، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «هدف الجولة الرابعة متابعة حوارات الجلسة الثالثة، وهي بذلك لا تزال معنية بالهوامش وليس بجوهر المبادئ الدستورية». وأضافت: «تبعاً لمسار الجولة الثالثة، فقد كان طرح الهوية السورية بحد ذاته اختراقاً لهذا المفهوم الجامد منذ نصف قرن في سورية، وبحال توصّل المعنيون لاتفاق في هذا السياق، فيمكن اعتباره تقدماً جزئياً وإن كان ذلك لا يعني توقع استمرارية سلسة للمسار الدستوري. فمفاوضات المبادئ الدستورية هي ما ستاخذ الحيز الأوسع من الجهود والنقاشات للوصول إلى توافق مستدام».

اختراق يساعد على استمرار أعمال اللجنة الدستورية التي ترى الأمم المتحدة أنها ربما تكون الضوء الوحيد في نهاية النفق السوري الطويل.

وأوضح إبراهيم الجباوي، وهو المدير التنفيذي للمكتب الإعلامي في الهيئة العليا للمفاوضات وعضو اللجنة الدستورية، أنّ «الثوابت الوطنية» التي ستُناقش في الجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية «عنوان عريض فضفاض»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»: «قد نختزع ويخترعون مئات التعابير التي نعتبرها ويعتبرونها ثوابت وطنية». وعن ثوابت وفد المعارضة السورية، قال جباوي: «ثوابتنا الوطنية كما هي وغير متحولة وهي لب الثورة السورية أساساً، فالانتماء الوطني ووحدة سورية أرضاً وشعباً وعمقها العربي ولغتها وتاريخها وتنوعها الإثني والعرقي أولوياتنا، ثم نبذ التطرف والاستبداد والديكتاتورية وغيرها».

وحول إمكانية إحداث انفراجة ما خلال هذه الجولة، أكد جباوي أنّ وفد المعارضة السورية «ذاهب باندفاع وبرحابة صدر ومستعدون لمناقشة أي حرف بطرح، إيماناً منا بوجوب اغتنام الفرص لمحاولة إنجاز شيء يصب في مصلحة الشعب السوري المقهور». وأضاف: «لكننا في المقابل لا بدّ أن نعترف بأننا نواجه خصماً ليس في جعبته ما يبعث الأمل، فهو مقيّد بسلاسل تمنعه من المناورة في الأخذ والعطاء وتمنعه حتى من الاعتراف بأنّ الطرف الآخر هو سوري أيضاً».

من جانبه، لا يزال النظام مصرّاً على أنّ مهمة اللجنة الدستورية هي «تعديل» الدستور الذي وضعه في عام 2012، وليس وضع دستور جديد للبلاد، وفق ما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية السورية. وتشير كل المعطيات المتوافرة إلى أنّ النظام «يشتري الوقت» ويُدخل اللجنة في التفاصيل من أجل الوصول إلى مايو/أيار من العام المقبل، وهو موعد إجراء انتخابات رئاسية يخطط بشار الأسد لإنجازها وفق دستوره ليضمن دورة رئاسية جديدة لمدة 7 سنوات مقبلة. ومن شأن ذلك دفع القضية السورية إلى مزيد من التعقيد والاستعصاء السياسي، خصوصاً أنّ المعارضة ترفض بالمطلق بقاء الأسد في السلطة.

ويعطي دستور 2012 الرئيس صلاحيات مطلقة، خصوصاً لجهة الإشراف على الجيش والأجهزة الأمنية والتي يعتمد عليها بشار الأسد في تثبيت سلطته، بينما تطالب المعارضة السورية بدستور يوزّع الصلاحيات بين السلطات الثلاث (الجمهورية، الحكومة، البرلمان).

ورأى أحد أعضاء اللجنة الدستورية، الذي فضّل عدم ذكر اسمه لأنه غير مخوّل بالحديث العلني، أنه «لا يوجد أي مؤشر على أن اختراقاً ما سيحدث في الجولة الرابعة»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»: «سيحافظ النظام مرة أخرى على موقفه الرافض لإحداث أي انفراج، ويؤجل الاستحقاقات التي عليه الالتزام بها».

تنطلق اليوم في جنيف الجولة الرابعة من أعمال اللجنة الدستورية السورية، من دون مؤشرات على نية النظام التخلي عن أسلوب العرقلة

من المقرر أن تستمر الجولة حتى الرابع من ديسمبر المقبل

أمين العاصي

تبدأ اليوم الإثنين جولة تفاوض جديدة في مدينة جنيف السويسرية بين المعارضة السورية والنظام ضمن «اللجنة الدستورية» المشكلة من الأمم المتحدة والمنوط بها وضع دستور جديد للبلاد، في ظلّ انخفاض سقف الآمال بتحقيق انفراج، مع استمرار سياسة النظام بعرقلة جهود الأمم المتحدة وإصراره على أنّ مهمة اللجنة تعديل الدستور الذي وضعه في عام 2012 وليس وضع دستور جديد وفقاً ما نصت قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأوضحت الهيئة العليا للمفاوضات التابعة للمعارضة السورية في تعميم صحافي أنه من المقرر أن تستمر الجولة، وهي الرابعة منذ بدء التفاوض حول الدستور في سورية، حتى الرابع من ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وأشارت إلى أنه سيجتمع أعضاء «الهيئة المصغرة» المنبثقة من اللجنة والتي تضم 15 عضواً من كل فريق، في مقر الأمم المتحدة في مدينة جنيف لاستكمال مناقشة جدول أعمال الجولة الثالثة حول الأسس والمبادئ الوطنية. وأوضحت أنّ جولة خامسة من المفاوضات مقررة في يناير/ كانون الثاني المقبل لمناقشة المبادئ الأساسية للدستور.

وتتألف اللجنة الدستورية، وهي نتاج مؤتمر «سوتشي» أو ما سمي بـ«مؤتمر الحوار الوطني السوري» الذي عُقد مطلع 2018، من 150 عضواً، ثلثهم من المعارضة التي تمثلها الهيئة العليا للتفاوض، وثلث آخر من النظام السوري، والثلث الأخير من المجتمع المدني السوري. واستبق المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن أعمال الجولة الرابعة بزيارة دمشق وموسكو وطهران والرياض في إطار مساعيه لتحريك المسار السياسي المتعثر منذ أشهر طويلة، وسط تأكيد روسي على ضرورة تسريع وتيرة العمل على الدستور.

وتأتي الجولة الرابعة في ظل تصعيد عسكري وسياسي تشهده سورية، وسط تحذيرات أممية من تداعيات الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها السوريون، وتزايد أعداد النازحين واللاجئين، وتفاقم الأوضاع الإنسانية في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد. وتأتي الجولة الرابعة أيضاً وسط تصعيد عسكري في إدلب، آخر معاقل المعارضة السورية، وتهديدات تركية بشن عملية عسكرية ضد «وحدات حماية الشعب» الكردية في شرق الفرات.

استيف بيدرسن الجولة الرابعة بزيارة دمشق وموسكو وطهران والرياض (فاريس كوفيرنيي/ فرانس برس)

إضاءة

# عام على الإطاحة بحكومة عبد المهدي: لا تغيير

على الرغم من مرور عام على استقالة حكومة عادل عبد المهدي، فإن الحكومة العراقية الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي لم تستطع الإيفاء بوعودها، لا سيما محاكمة قتلة المتظاهرين

بغداد ـ **براء الشمري**

مع مرور عام كامل على إعلان رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي استقالته من الحكومة، في الثلاثين من نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وقبول البرلمان ذلك، بعد نحو ثلاثة أشهر من تفجّر الاحتجاجات الشعبية في البلاد، والتي خلفت آلاف القتلى والجرحى بفعل القمع الحكومي المفرط، والذي شاركت فيه مليشيات مسلحة مختلفة، إلا أن العراقيين يؤكدون أنهم لم يلمسوا أي تغيير جذري في أوضاع بلادهم في مختلف المجالات.

### الأزمات تتفاقم

بل إن الجانب الاقتصادي والبطالة وتراجع القدرة الشرائية للأسرة العراقية، زاد أكثر، خصوصاً بعد تعثر حكومة مصطفى الكاظمي في دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وتحذيره أخيراً من أن الحكومة قد لا تتمكن من دفع مرتبات الشهر الأول من العام المقبل أيضاً، بفعل الأزمة المالية وتراجع أسعار النفط. كما أن هناك أزمات أخرى، صحية وخدمية وخارجية، فيما لم تجر محاكمات عادلة لقتلة المتظاهرين، ولا محاسبة للمتهمين بسرقة وهدر المال العام.

ورغم أن غالبية العراقيين يرون أن ما آلت إليه الاحتجاجات الشعبية في البلاد، من نتائج على مستوى الحكومة والعملية السياسية عموماً لا تتناسب مع عدد الضحايا الذين سقطوا فيها، وتجاوزوا الـ700 قتيل ونحو 28 ألف جريح، لكنهم يعتبرونها أفضل من المشهد في لبنان، على اعتبار أن الاحتجاجات في البلدين تفجّرت في وقت متقارب، والأسباب تبدو إلى حد كبير متشابهة، بحسب تعبير أحمد حقي، وهو ناشط مدني في بغداد. وقال حقي ساخراً إنه «يحمد الله على عدم عودة عبد المهدي كما عاد (سعد) الحريري في لبنان». واعتبر أن أهم ما تم تأسيسه في الاحتجاجات هو أن الشارع أصبح لديه ثقة بنفسه، ويمكنه إعادة الكرّة مرة أخرى بالتظاهر، والساسة أيضاً يدركون ذلك ويخشونه. وأضاف حقي، لـ«العربي الجديد»، أن مرور عام على استقالة حكومة عبد المهدي بلا تقديم أي متهم بقتل أو تعذيب متظاهرين، أو الكشف عن مصير المختطفين، أو حتى فتح ملف فساد واحد، واستعادة ولو 100 ألف دولار من أصل 300 مليار دولار، هو ما يجعلنا نقول إن النتائج متواضعة ولم ترقَ إلى التضحيات المقدمة. ورغم أنه صار لدينا قانون انتخابات جديد، لا ندري هل تم تفخيخه فعلاً لصالح الأحزاب التي صوتت عليه.

### تبريرات مكررة

لكن عضو البرلمان العراقي عن تحالف «سائرون» سلام الشمري أكد، لـ«العربي الجديد»، أن الفترة التي تلت حكم عبد المهدي شهدت بعض الخطوات الإيجابية من قبل حكومة مصطفى الكاظمي، مستدركاً «إلا أنها لم تكن بمستوى الطموح». وبين أن «حكومة الكاظمي تسلمت السلطة والبلاد تعاني من عدة أزمات، لكن إلى الآن لم يتم استرداد أي مبلغ من المال العام، سواء كان داخلياً أم خارجياً، ولم تتم محاسبة أي حوت من حيتان الفساد. كنا نأمل من الكاظمي أن يعمل على محاسبة الفاسدين، لكن حتى الآن لا يوجد شيء ملموس». ولفت إلى أن الكاظمي مطالب بـ«فتح جميع الملفات ليثبت للشعب العراقي أنه يطبق العدالة، من أجل إيصال رسالة مفادها أنه هو الذي ضرب حيتان الفساد»، مضيفاً «لكن حتى الآن لم يتم ذلك».

في المقابل، يؤشر عضو البرلمان السابق ماجد شنكالي فرقاً جوهرياً بين الكاظمي وعبد المهدي. وأكد، لـ«العربي الجديد»، أن الأخير كان يُحسب على المحور الإيراني، بينما تمكن الكاظمي من خلق توازن في علاقات العراق مع أميركا وإيران. وبيّن أن «الفصائل الولائية» تحسب الكاظمي على الجانب الأميركي، لكن هو متوازن في العلاقات مع واشنطن وطهران. وأشار إلى أن حكومة الكاظمي لم تحقق الكثير، ولم تتمكن من منع بعض الخروقات الأمنية، مثل عدم قدرتها على ضبط السلاح المنفلت للفصائل المسلحة، واستمرار قصف السفارات والبعثات الدبلوماسية، فضلاً عن تحكم خلايا مسلحة ببعض المناطق المهمة في البلاد. وتابع «إذا كان رئيس الوزراء يمتلك الشجاعة والجرأة عليه محاسبة الجميع، أيا كانوا لأنه مخول وفقاً للدستور، وله الحق في اتخاذ قرارات لمحاسبة كل المسؤولين الذين تسلموا مناصب في الدولة من درجة مدير عام صعوداً إلى منصب وزير، وكل من تسلم منصباً مهماً. وأضاف «إذا طبق مبدأ من أين لك هذا فإن سجوننا لن تكفي وسنحتاج إلى سجون في دول أخرى».

الناشط احمد حقي: الشارع اصبحت لديه ثقة بنفسه

واعتبر النائب محمد كريم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «ما جرى سابقاً يجب أن يكون درساً للجميع»، في إشارة إلى التظاهرات. وأضاف «كان المفترض أن تتم الاستجابة لمطالب الشارع الذي خرج من أجل المطالبة بحقوقه، لكن هناك من يقف عائقاً أمام تصحيح العملية السياسية». وتتعرض الحكومة الحالية لانتقادات بسبب عدم قدرتها على الإيفاء بوعودها، لا سيما المتعلقة بمحاكمة قتلة المتظاهرين في الاحتجاجات العراقية التي سقط فيها أكثر من 700 قتيل وآلاف الجرحى، ومحاسبة الفاسدين، وتوفير الوظائف والخدمات، وغير ذلك من مطالب تظاهرات نوفمبر. كما تتهم حكومة الكاظمي بالإبقاء على مسؤولين ومستشارين شغلوا مناصب مهمة في حكومة عبد المهدي التي قمعت التظاهرات. وأعلن في العراق، أخيراً، تعيين تحسين العبودي بمنصب أمين سر «هيئة الحشد الشعبي». والعبودي كان مستشاراً مقرباً من عبد المهدي، وهو أحد أبرز المتورطين في ملف قمع التظاهرات واستهداف الناشطين في بغداد والناصرية وكربلاء جنوبي البلاد.

تقرير

# جولة رابعة لـ«الدستورية السورية»: تمديد الملهاة

شرق غرب

### نيجيريا: 110 مدنيين ضحايا مجزرة بوكو حرام

قُتل ما لا يقل عن 110 مدنيين، أول من أمس السبت، في هجوم شنه مسلحون من جماعة «بوكو حرام» على مزارعين في قرية كوشوبي بشمال شرق نيجيريا الذي يشهد تمردا منذ عام 2009، وفق حصيلة جديدة للأمم المتحدة. وقال المنسق الإنساني للأمم المتحدة

في نيجيريا إدوارد كالون «بعيد ظهر 28 نوفمبر/تشرين الثاني، وصل مسلحون على دراجات نارية وشنوا هجوماً عنيفاً على رجال ونساء كانوا يعملون في حقول كوشوبي. قتل 110 مدنيين على الأقل بوحشية، وأصيب عدد كبير آخر في هذا الهجوم».

(فرانس برس)

### حملة لملاحقة «داعش» في صحراء الأنبار

أعلن الجيش العراقي، أمس الأحد، انطلاق حملة عسكرية، لملاحقة فلول تنظيم داعش، في صحراء محافظة الأنبار (غرب). وقال قائد عمليات الأنبار (التابعة للجيش) اللواء ناصر الغنام، في بيان، إن الحملة تهدف إلى «مطاردة ما تبقّى من فلول داعش في عمق صحراء الرطبة، بمحافظة الأنبار، مدعومة بإسناد جوي من طيران الجيش العراقي».

(الأناضول)

### «هيئة الحشد الشعبي» تشكل قيادة عمليات لبغداد

أظهرت وثيقة نشرت أمس الأحد، وصادرة عن هيئة «الحشد الشعبي»، المظلة الجامعة لنحو 70 فصيلاً مسلحاً في العراق، تسميتها القيادي في مليشيا «بدر»، حسين عبد العباس هليّل، قائداً لعمليات الحشد في العاصمة

بغداد، في تشكيل يناظر قيادة عمليات بغداد في الجيش العراقي. وقال مصدر تحدث لـ«العربي الجديد» إنّ هليّل من الشخصيات المقربة جداً من قائد فيلق القدس الإيراني السابق قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي السابق أبو مهدي المهندس اللذين قتلا بغارة أميركية مطلع العام الحالي.

(العربي الجديد)

### النظام السوري يخفي 178 لاجئاً فلسطينيا

قالت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، إن النظام السوري مستمر في اعتقال نحو 187 لاجئاً فلسطينياً من أبناء مخيم العائدين في حمص منذ عام 2011. ورجّحت في تقرير أصدرته أمس الأحد أن يكون عدد المعتقلين أكثر من ذلك بسبب غياب أي إحصاءات رسمية، إضافة إلى تخوف بعض أهالي المعتقلين والضحايا من الإفصاح عن تلك الحالات. وأشار التقرير إلى أنه يوجد أكثر من 1797 معتقلاً فلسطينياً - سورياً في سجون النظام.

(العربي الجديد)

### قصف جوي روسي يستهدف إدلب

قصفت طائرة حربية روسية، أمس الأحد، منطقة في جبل الزاوية جنوبي إدلب شمال غربي سورية. وقال مصدر من الدفاع المدني لـ«العربي الجديد» إن طائرة مقاتلة روسية استهدفت بصاروخ موجّه منازل على أطراف قرية بلشون في جبل الزاوية، من دون وقوع أضرار بشرية. كما قصفت قوات النظام والمليشيات بقذائف المدفعية والصواريخ أطراف قرى الفطيرة وكنصفرة والبارة بجبل الزاوية.

(العربي الجديد)

قضية

## سخط ضد عنف الشرطة... وغياب أحزاب اليمين عن الساحة فرصة لملء الفراغ

# هل يُنهي اليسار الفرنسي تشتته؟

يحاول اليسار الفرنسي، المفكّك والمتناحر بين تيارات، الاستفادة من التظاهرات الحاشدة التي خرجت ضد مشروع قانون «الأمن الشامل»، خصوصاً أن السخط ظهر بشكل واضح في خطابات ممثلي الاشتراكيين، الذين وصفوا القانون بأنه «قاتل للحرية». كما أن غياب أحزاب اليمين وممثليهم عن تظاهرة السبت يمثل مناسبة ليملأ اليسار الفراغ

باريس ـ **فادي الداهوك**

ليست حركة الاحتجاج ضد عنف الشرطة في فرنسا بالأمر الجديد. فهذه القضية هي محل نقاش منذ سنوات عديدة، لكن بعد حادثة الأميركي جورج فلويد اتخذت منحى تصاعدياً مع لجوء الناس إلى الشارع.

وما تزال التظاهرة التي خرجت للمطالبة بكشف حقيقة مقتل الشاب الفرنسي من أصول أفريقية أداما تراوري، أثناء استجوابه على يد الشرطة عام 2016، تُشكل نقطة التحول في هذه القضية، مع خروج نحو 100 ألف شخص للتظاهر في يونيو/حزيران الماضي، تحدوا حالة الحجر الصحي المفروضة على الفرنسيين للمطالبة بالعدالة لهذا الشاب. وما بين ذلك التاريخ والتظاهرات العارمة التي خرجت أول من أمس في معظم المدن الفرنسية، والتي جمعت بحسب المنظمين 500 ألف شخص، و133 ألفاً بحسب أرقام وزارة الداخلية، حدثت تحولات عدة، يبدو أن اليسار يحاول استثمارها لصالحه، من دون أن يكون محسوماً ما إذا كان سيتمكن من توظيف غضب الفرنسيين لإنهاء تشتته.

فتظاهرة يونيو الماضي كانت محط إدانة معظم الأحزاب الفرنسية، بما في ذلك اليساريون، فيما اختار زعيم اليسار الراديكالي وحزبه «فرنسا غير الخاضعة» جان لوك ميلانشون دعم عائلة تراوري، فكان مع نواب كتلته البرلمانية الوجوه السياسية الوحيدة التي رآها الناس تهتف معهم: «كل الناس تكره الشرطة». ثم ما لبثت كرة الثلج هذه أن كبرت، مع ارتفاع أصوات عائلات ضحايا كثر فقدوا حياتهم على يد الشرطة الفرنسية، مثل سدريك شوفيا، عامل التوصيلات الذي قضى خنقاً عند إشارة ضوئية أمام المارة في وضح النهار، مطلع العام الحالي. وتلاه المراهق صبري شهبي، الذي مات أثناء مصادفته دورية للشرطة خلال الحجر الصحي في مايو/أيار الماضي، وقالت عائلته إن خوفه من الشرطة أفقده، خلال فراره، توازنه على دراجته النارية ما أدى لوفاته. عبدالمؤمن ليف، صديق طفولة صبري، أصبح وجهاً معروفاً في كل التظاهرات المناهضة لعنف الشرطة الفرنسية منذ يونيو. في برنامج «ملف تابو» على قناة «M6» قدّم معد البرنامج برنار دو لا فيلاردييه، في حلقته في 8 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، هذا الشاب ذا 18 سنة على أنه مراهقٌ مُغرر به من قبل اليسار، وخصوصاً ما أدى لوفاته. عبدالمؤمن ليف، صديق طفولة صبري، أصبح وجهاً معروفاً في كل التظاهرات المناهضة لعنف الشرطة الفرنسية منذ يونيو. في برنامج «ملف تابو» على قناة «M6» قدّم معد البرنامج برنار دو لا فيلاردييه، في حلقته في 8 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، هذا الشاب ذا 18 سنة على أنه مراهقٌ مُغرر به من قبل اليسار، وخصوصاً ما أدى لوفاته. عبدالمؤمن ليف، صديق طفولة صبري، أصبح وجهاً معروفاً في كل التظاهرات المناهضة لعنف الشرطة الفرنسية منذ يونيو. في برنامج «ملف تابو» على قناة «M6» قدّم معد البرنامج برنار دو لا فيلاردييه، في حلقته في 8 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، هذا الشاب ذا 18 سنة على أنه مراهقٌ مُغرر به من قبل اليسار، وخصوصاً ما أدى لوفاته. عبدالمؤمن ليف، صديق طفولة صبري، أصبح وجهاً معروفاً في كل التظاهرات المناهضة لعنف الشرطة الفرنسية منذ يونيو. في برنامج «ملف تابو» على قناة «M6» قدّم معد البرنامج برنار دو لا

ويضيف «أنا مجرد شخص عادي، ليس لدي أي خلفية سياسية، لكن لا أريد أن تقع مآس أخرى من هذا النوع. لا أريد أن يصادروا حقنا بتصويرهم أثناء الاعتداء علينا، فالكاميرا سلاحنا الوحيد بوجههم». وإلى جانب ليف، أظهر البرنامج الصحافي الفرنسي طه بوحفص، الذي سبب فضيحة «الكسندر بنالا» للرئيس إيمانويل ماكرون، عندما صوّر مسؤول أمنه يعتدي على أشخاص بمناسبة عيد العمال، ما أدى إلى إقالته مع عدد من المسؤولين المقربين من ماكرون، بوصفون بـ«مستشاري الظل» في الإليزيه. بوحفص، قدّمه البرنامج أيضاً على أنه تلميذ ميلانشون. لكن الصحافي الشاب كان قد ترك حزب «فرنسا غير الخاضعة» قبل سنوات. وكان بوحفص، الذي أصبحت صوره رمزاً في الآونة الأخيرة للرافضين لقانون «الأمن الشامل»، قد قال، لـ«العربي الجديد» في تصريحات سابقة، إن توثيق عنف الشرطة في فرنسا «وضع المسألة في صلب النقاش السياسي والإعلامي.. واليوم المؤسسة البوليسية والسلطة عامة فهمت جيداً أنها تخسر حرب الصور هذه»، لذلك أرادت سن قانون «لقمع توزيع هذه الصور». ويتضمن مشروع قانون «الأمن الشامل» عقوبة بالسجن سنة ودفع غرامة قدرها 45 ألف يورو في حال بث صور لعناصر من الشرطة بدافع «سوء النية». كما يحتج المعترضون على تقنين استخدام قوات الأمن للطائرات المسيرة وكاميرات المراقبة.

> اليسار الراديكالي متهم بأنه يسعى للفوضى وتقويض حكم القانون
>
> بالنسبة لميلانشون، أصبح النظام الذي يمثله ماكرون، استبدادياً

بوحفص وليف، يعتبران مثالاً عمّا يحاول التيار الداعم للشرطة والسلطة التنفيذية إظهاره لضرب مصداقية هذه الاحتجاجات. فاليسار الراديكالي متهم من قبل أولئك بأنه يسعى للفوضى وتقويض حكم القانون، بل أكثر من ذلك هو المحرّض على كراهية الناس للشرطة. وفي صورة مفاجئة، أعلن الحزب الاشتراكي دعمه تظاهرات أول من أمس، مستغلاً اعتراضه كذلك على قانون «الأمن الشامل»، الذي ابتكرته الكتلة النيابية التابعة لحزب ماكرون «الجمهورية لأمام» ووزير الداخلية جيرالد درمانان.

وأمام السيول البشرية التي شهدتها فرنسا، السبت الماضي، خصوصاً في باريس، كان رموز اليسار الحزبي يصفقون، ويعلنون تحولاً في صمتهم وتجاهلهم لقضايا تمس الفرنسيين، مثل عنف الشرطة وقانون «الأمن الشامل». أوليفييه فور، وبانيك جادوت، وجوليان بايو، وأودريه بولفار، وأوليفييه بيسانسينوت، وبينوا هاميون، وفرانسوا هولاند، كلهم غيّروا لهجتهم وشجبوا بشكل مشترك صور العنف وقانون ماكرون- درمانان، وأعلنوا وقوفهم جنباً إلى جنب مع المتظاهرين في ساحة الجمهورية. هذا الإجماع الذي حقّقته صور العنف الأخيرة في صفوف اليسار، ما يزال من المبكر القول إنه سيعيد رص صفوف اليسار المفكك، والمتناحر بين تيارات عديدة، أبرزها التيار الاشتراكي التقليدي والتيار الآخر الذي يمثله ميلانشون. فبالنسبة للأخير أصبح النظام الذي يمثله ماكرون حالياً «استبدادياً»، أما نائبه أوغو برنالييسيس، فيصف الوضع الحالي لفرنسا بأنها «دولة بوليسية». لكن الاشتراكيين وإن ظهروا أكثر اعتدالاً إلا أن نغمتهم تغيّرت، والسخط ظهر بشكل واضح في خطابات ممثليهم، مثل بانيك جادوت مرشح حزب «الخضر» لانتخابات الرئاسة عام 2017، الذي يندد بقانون «الأمن الشامل» بوصفه «قاتلاً للحرية».

وبرغم موقفهم الصريح الداعم لتظاهرات الفرنسيين الأخيرة، تبقى المثالب كثيرة على اليسار عموماً، والاشتراكيين بشكل خاص. وبعدما تغيّرت نبرة الاشتراكيين واليسار، يرى كثيرون أنها بداية جيدة لاتفاق المجموعات اليسارية سيكون لها تأثير على المجلس الدستوري لعرقلة قانون «الأمن الشامل»، حيث سيكون القرار النهائي بيده. كما أن غياب أحزاب اليمين وممثليهم، رغم اعتراض عدد كبير منهم على القانون، عن تظاهرة أول من أمس في ساحة الجمهورية، سيكون مناسبة ليستغل اليسار الفراغ، ليعود مجدداً إلى واجهة الأحداث بصورة مشذّبة أكثر، بعيدة عن التناحر، وبمشهد يجب أن يحرصوا بشدة على ألا يظهروا فيه وكأنهم ركبوا هذه الموجة قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة في 2022، وقد سجل ميلانشون اسمه كأول مرشح رسمي لها.

جمعت التظاهرات الضخمة بحسب المنظمين 500 ألف شخص (Getty)

### اعتقال 81 شخصاً

أعلنت وزارة الداخلية الفرنسية، أمس الأحد، اعتقال 81 شخصاً، وإصابة أكثر من 60 شرطياً، خلال تظاهرات رافضة لقانون «الأمن الشامل» أول من أمس. وأوضحت، في بيان، أنه تم تسجيل 62 إصابة في صفوف الشرطة (39 في المناطق و23 في باريس). وفي باريس، لم يتم بعد تقييم عدد المصابين من جانب المتظاهرين، وأصيب المصوّر السوري المستقل امير الحلبي، المتعاون مع مجلة «بولكا» ووكالة «فرانس برس»، الذي كان يغطي التظاهرة، في وجهه.

متابعة

يبدأ حلفاء صالح جهودا لعرقلة الانصباب النيابي (Getty)

## «آليات الترشيح» تعقد الحل الليبي

الرباط ـ **عادل نجدي**
طرابلس ـ **العربي الجديد**

لا تزال آليات ترشيح شاغلي مناصب السلطة الجديدة تمثل العقدة أمام الحل الليبي، على الرغم من انتهاء المهلة، أمس الأحد، التي حددتها البعثة لأعضاء الملتقى لتقديم اقتراحات لآليات الترشيح. وفي المقابل، كشفت مصادر دبلوماسية مغربية لـ«العربي الجديد» أن جولة جديدة من الحوار بين وفدي مجلس نواب طبرق والمجلس الأعلى للدولة الليبي ستنطلق اليوم الثاثنين بمدينة طنجة المغربية، وذلك بعد يومين على نجاح أعضاء مجلس النواب المنقسم بين طرابلس وطبرق، في تحقيق اختراق في جدار الأزمة من خلال التوافق على خريطة طريق لتوحيد المؤسسة التشريعية.

وكان نواب طبرق وطرابلس اتفقوا، في طنجة، على بدء اجتماعاتهم الرسمية وبشكل موحد في مدينة غدامس الليبية، لدعم مسارات الحل السياسي التي ستنتهي بعقد انتخابات وطنية نهاية العام المقبل. وأوضح النائب المشارك في لقاءات طنجة محمد الرعيض، لـ«العربي الجديد»، أنه سيتم عقد أول جلسات المجلس في غدامس الأربعاء المقبل، لمناقشة ملفات وصفها بأنها «بالغة الأهمية بالنسبة للمرحلة المقبلة». وفيما أكد الرعيض أن المجلس سيعمل على دعم الجهود الأممية للتوصل إلى حلول سلمية للوضع في البلاد، أكدت مصادر برلمانية من طبرق أنه لم يتم الاتفاق بعد على موعد الاجتماع في غدامس، وأن هذا الأمر سينتظر اجتماع وفدي «13 + 13» الممثلين لمجلس النواب والدولة اليوم.

وقالت المصادر، المنحازة إلى رئيس مجلس نواب طبرق عقيلة صالح، إن لقاءات لجنة «13 + 13» ستناقش ملف المناصب السيادية الثمانية، وإمكانية طرح ضمانات أكثر لحصول كل إقليم جغرافي من أقاليم ليبيا الثلاثة برقة وفزان وطرابلس على حصته في هذه المناصب، رغم الاتفاق على آليات الترشيح لها وتوزيعها جغرافياً في بوزنيقة أخيراً. وأشارت إلى أن جهوداً تبذل من جانب حلفاء صالح واللواء المتقاعد خليفة حفتر لعرقلة وصول اجتماع النواب في غدامس إلى نصاب قانوني، يمكّن المجلس من تغيير رئاسته وإعادة النظر في اللائحة الداخلية، خصوصاً البنود المتعلقة بنصاب التصويت على القرارات الكبرى. ودعت رئاسة مجلس النواب في طبرق، في بيان أمس، اللجنة العسكرية «5+5» إلى «تحديد المدينة الليبية الأنسب لعقد جلسة لمجلس النواب، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان سلامة وأمن النواب».

وعلى جبهة ثانية، كشفت مصادر دبلوماسية مغربية، لـ«العربي الجديد»، أن جولة جديدة من الحوار بين وفدي مجلس نواب طبرق والمجلس الأعلى للدولة الليبي ستنطلق اليوم الاثنين في مدينة طنجة. وأوضحت أن الدعوة وجهت إلى أعضاء لجنتي المجلس الأعلى للدولة الليبي والبرلمان من أجل جولة رابعة من الحوار لتذويب الخلافات والعمل سوياً من أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في جولات سابقة. وأشارت إلى أن بعض أعضاء مجلس النواب الذين شاركوا في الاجتماع التشاوري بمدينة طنجة سيشاركون في اللقاء اليوم. ويراهن الفرقاء الليبيون على الجولة الجديدة من أجل رفع أسهم الحل السياسي وتقريب وجهات النظر بالتوازي مع مسار الحوار الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل حل الأزمة.

## الوفد الإسرائيلي زار الصناعات الدفاعية السودانية

قال عضو مجلس السيادة السوداني، محمد الفكي سليمان، إن الوفد الإسرائيلي الذي توجه إلى الخرطوم أخيراً زار منظومة الصناعات الدفاعية التابعة للقوات المسلحة. وأوضح الفكي، في مقابلة مع صحيفة «حكايات» الخاصة، نشرت أمس الأحد، أن زيارة الوفد الإسرائيلي «ذات طبيعة عسكرية بحتة، وليست زيارة سياسية، ولا يمكن الحديث عنها في الوقت الحالي». وأضاف: «الوفد الإسرائيلي بدأ زيارته للسودان بطواف على منظومة الصناعات الدفاعية التابعة للقوات المسلحة والتقى فيها بعسكريين، لكن اللقاء لم يناقش أي جانب من الجوانب السياسية المتعلقة بالتطبيع بين الخرطوم وتل أبيب». وردا على سؤال حول إدارة المكون العسكري في مجلس السيادة لملف التطبيع مع إسرائيل بعيدا عن المكون المدني، والحكومة التنفيذية، أجاب: «هذا الحديث غير صحيح، وكل أعضاء مجلس السيادة من مدنيين وعسكريين مشاركون في ملف التطبيع، بالإضافة إلى وزارة الخارجية». وتابع: «لكن أعتقد أن الملف لم يكتمل بعد، حتى تنشر كل تفاصيله».

(الأناضول)

## اليمن: غارات وقصف في الحديدة وصنعاء



أعلنت جماعة الحوثيين اليمنية، أن طيران التحالف العربي شنّ، أمس الأحد، غارتين على محيط مطار صنعاء الدولي، الواقع تحت سيطرة الجماعة منذ أكثر من ست سنوات. ولم تقدم قناة المسيرة الفضائية الناطقة باسم الحوثيين، والتي أوردت الخبر، مزيداً من التفاصيل. وجاءت الغارات الجديدة بعد يومين من تنفيذ التحالف، يوم الجمعة الماضي، 17 غارة جوية على صنعاء وضواحيها، ما أسفر عن مقتل مدني وجرح أربعة آخرين. وقالت وسائل إعلام سعودية إن قصف التحالف استهدف معاقل عسكرية للحوثيين، خصوصاً بعد التصعيد الذي نفذته الجماعة باتجاه السعودية، تحديداً القصف الذي استهدف منشأة نفطية تابعة لشركة أرامكو في مدينة جدة السعودية. من جهة ثانية، اتهمت «الوية العمالقة» التي تقاتل تحت راية الحكومة اليمنية، الحوثيين بالتسبب في مقتل 7 مدنيين وجرح 10 آخرين، أمس الأحد، جراء قصف مدفعي استهدف خلاله الجماعة قرية القارّة في مديرية الدريهمي جنوبي الحديدة.

(الأناضول)

## أفغانستان: عشرات القتلى في تفجيرين

قال مسؤولون أفغان، أمس الأحد، إن 34 شخصاً على الأقل قتلوا في تفجيرين انتحاريين منفصلين. وقُتل 31 شخصاً، جميعهم من رجال الأمن، جراء هجوم انتحاري استهدف مركزاً للشرطة قرب مدينة غزنة جنوبي أفغانستان. كما أسفر الهجوم عن إصابة 24 شخصاً. ولم تتبنّ أي جهة مسؤولية الهجوم حتى اللحظة. وفي جنوب أفغانستان، قال مسؤولون إن انتحارياً بسيارة ملغومة استهدف قافلة رئيس المجلس الإقليمي في ولاية زوبال، عطاجان حقبايات، ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل وإصابة 12 آخرين، بينهم رئيس مجلس الولاية وأطفال.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)



إضاءة

## غواتيمالا: «ثورة الفاصوليا» تهدد الرئيس

تجددت التظاهرات في غواتيمالا أول من أمس السبت. وبعدما فجرتها الميزانية التي كان أقرها البرلمان، يطالب المحتجون حالياً بتنحي الرئيس اليخاندرو جياماتي

لم يكن النائب المحافظ في غواتيمالا روبين باريوس يدرك أنه عندما أطلق وصف «أكلة الفاصوليا» على المتظاهرين الذين يحتجون منذ أكثر من أسبوع، وذلك في محاولة للسخرية منهم، قدم لهم فكرة مجانية لإطلاق تسمية على حراكهم المتصاعد والذي تحول من كونه اجتماعياً واقتصادياً إلى سياسي أيضاً بعد بروز مطالبات بتنحي الرئيس اليخاندرو جياماتي.

وأطلق المحتجون اسم «ثورة الفاصوليا» على تظاهرة أول من أمس السبت بعدما وصف باريوس المتظاهرين بأنهم من «أكلة الفاصوليا». وانتشر وسم «فريخوليروسونيدس (الفاصوليا موحدة) على شبكات التواصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من تجميد ميزانية عام 2021 التي كانت الدافع المباشر وراء تفجّر الغضب والاحتجاجات في البلاد منذ أسبوع، إلا أن الغضب الشعبي لم يهدأ.

فهذه الميزانية، التي على الرغم من أنها الكبرى في تاريخ البلاد، يبدو أنها مثّلت الشرارة لسكان محتقنين في الأساس يتهمون حكامهم بالفساد، ويعيش نصفهم تحت خط الفقر ويواجهون تداعيات الإعصار الذي ضرب بلدهم أخيراً، إلى جانب تداعيات فيروس كورونا الذي لم تكن الأفضلية لمواجهته في الميزانية.

وتجددت الاحتجاجات أول من أمس السبت، بعد أسبوع على اندلاعها في 22 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، عندما ادى إقرار ميزانية تقشّف تحدّ من نفقات التعليم والصحة إلى غضب الغواتيماليين، خصوصاً أن مصادقة النواب على قانون الميزانية تمت في سرية تامة وفي ساعات الصباح الأولى ليوم 18 نوفمبر، في الوقت الذي كان فيه إعصار «إيوتا» يغرق مناطق من غواتيمالا، بعدما اجتاح معظم أميركا الوسطى، وادى إلى تشريد الآلاف من الغواتيماليين الذين فقدوا منازلهم وباتوا يعيشون في ملاجئ مؤقتة.

وطالب الآف المحتجين أول من أمس باستقالة الرئيس اليخاندرو جياماتي الذي يتهمونه بالفساد وبالحكم من دون شفافية.

كما يطالب المعارضون باستقالة وزير الداخلية جيندري رييس، بعد قمع تظاهرات السبت قبل الماضي، ما أدى إلى جرح نحو عشرين شخصاً. وكان المتظاهرون قد أحرقوا البرلمان جزئياً حينذاك. ورفع المتظاهرون في الساحة المركزية للعاصمة غواتيمالا أمام قصر الثقافة الوطني، المقر السابق للحكومة، لافتات كتب عليها «الشعب يجب ألا يخاف من الحكومة، بل الحكومات يجب أن تخاف من الشعب» و«الرحل الفاسدون».

وبعد ثلاث ساعات من الاحتجاج السلمي، وصل ملثمون بحافلة نقل عام وأضرموا النار فيها أمام القصر الوطني. واستبعد المدافع عن حقوق الإنسان في غواتيمالا خوردان روداس أي مسؤولية للمتظاهرين في إحراق السيارة. وقال إن مجهولاً «ألقى زجاجة حارقة» ثم فرّ. ودان روداس وجود «مسلحين» خلال التظاهرة داعياً الشرطة إلى التحرك.

واعترفت الشرطة على مواقع التواصل الاجتماعي بأن الاحتجاج نُظّم «بشكل سلمي»، لكنها قالت إن خمسة على الأقل من رجال الشرطة جرحوا. وكان جياماتي قد دعا، على وقع الاحتجاجات، إلى إجراء حوار وطني لتعديل الميزانية ودان «محاولات زعزعة استقرار الديمقراطية»، فيما تقوم بعثة من منظمة الدول الأميركية بزيارة البلاد لتقييم الوضع.

> طالب آلاف المحتجين باستقالة الرئيس اليخاندرو جياماتي

ويطالب معارضو الرئيس المحافظ باستقالته واستقالة النواب، وبأن تخصص في ميزانية الدولة موارد أكبر لمكافحة الفقر. كما يواجه الرئيس وهو طبيب، انتقادات حادة بسبب إدارته لوباء كوفيد-19 وطريقة حكمه بلا شفافية، لا سيما بعدما مرر البرلمان موازنة منحت أفضلية لإنقاذ الشركات والأثرياء على حساب مواجهة أزمة وباء كورونا، ومقابل تقليصات حادة في الصحة والتعليم. ويعاني نظام الرعاية الصحية في غواتيمالا من ضعف استثنائي ويثقل كاهل الفقراء.

وكان نائب الرئيس في غواتيمالا غييرمو كاستيو، قد حضّ الأسبوع الماضي على إثر الاحتجاجات، الرئيس على الاستقالة معه «لخير البلد». وقال كاستيو في رسالة إلى الأمة نشرها على شبكات التواصل الاجتماعي وأرسلها إلى الصحافيين على مجموعات «واتساب» الخاصة بنائب الرئيس، «لخير البلد، طلبت منه أن نقدم استقالتنا معاً». وأكد أنه قال للرئيس إن «الأمور ليست على ما يرام». وأقرّ بأن علاقته ليست جيدة بجياماتي. ومنذ بدء الولاية الرئاسية في يناير/كانون الثاني الماضي، برزت خلافات بين كاستيو وجياماتي.

وصادق البرلمان على قروض تفوق قيمتها 3,8 مليارات دولار لمواجهة تداعيات الوباء، فيما خصصت معظم الأموال الأخرى من الميزانية التي بلغت قيمتها 13 مليار دولار، وهي الكبرى في تاريخ البلاد، لصالح مشاريع بنى تحتية يديرها مقاولون وتتجاهل مكافحة الفقر وسوء تغذية الأطفال الذي يطاول قرابة نصف الأطفال ما دون الخمس سنوات. والبرلمان مؤلف بمعظمه من أعضاء الحزب الحاكم وأحزاب مرتبطة به.

(العربي الجديد، فرانس برس)

اضرم متظاهرون النار بحافلة أمام القصر الوطني (أورلاندو استرادا/فرانس برس)

تقرير

## إثيوبيا: بدء ملاحقة زعماء تيغراي

بعد أن أعلنت سيطرتها على عاصمة إقليم تيغراي الشمالي، بدأت الحكومة الإثيوبية مرحلة ملاحقة قوات الإقليم، فيما كانت صواريخ جديدة تسقط على عاصمة إريتريا

بدأت الحكومة الإثيوبية أمس الأحد مطاردة زعماء «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» في الإقليم الواقع في شمال البلاد، بعد إعلان أديس أبابا أن القوات الاتحادية سيطرت على عاصمة الإقليم وأن العمليات العسكرية اكتملت. ويأتي ذلك وسط تحذيرات من أن نصراً عسكرياً سريعاً ربما لا يعني إشارة إلى نهاية الصراع، خصوصاً مع تأكيد الجبهة عزمها على القتال، وهو ما يثير مخاوف من تحول الصراع إلى مرحلة جديدة من التمرد المسلح وحرب العصابات. في الأثناء، كانت صواريخ جديدة تسقط على العاصمة الإريترية أسمرة.

واستهدفت صواريخ أطلقت من إقليم تيغراي مجدداً العاصمة الإريترية مساء أول من أمس السبت، بعد ساعات على إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد انتهاء العمليات العسكرية في الإقليم. وأفادت سفارة الولايات المتحدة في أسمرة في وقت مبكر أمس الأحد بوقوع «ستة انفجارات» في المدينة مساء السبت. وقال دبلوماسيان في أديس أبابا لـ«فرانس برس» إن صواريخ عدة استهدفت على ما يبدو مطار أسمرة ومنشآت عسكرية. وكانت هذه المرة الثالثة التي تتعرّض فيها أسمرة للقصف من تيغراي منذ أمر أبي بإطلاق عمليات عسكرية ضد «جبهة تحرير شعب تيغراي» بداية نوفمبر/تشرين الثاني الحالي.

وأعلن أبي ليل السبت «استكمال» العمليات العسكرية في تيغراي بعدما أكد الجيش سيطرته على ميكيلي التي كانت تعد نصف مليون نسمة قبل اندلاع النزاع. وقطعت الاتصالات بالكامل عن تيغراي خلال النزاع، وفرضت قيود على إمكانية وصول وسائل الإعلام إلى المكان، ما يجعل من المهمة التحقق من صحة إعلان أبي أمراً مستحيلاً. وأفاد أبي بأن الشرطة أطلقت عملية أمنية لإلقاء القبض على قادة «جبهة تحرير شعب تيغراي»، الذين لم يتسن التواصل معهم أمس الأحد ولا يزال مكان وجودهم غير معروف.

لكن قبل ذلك، قال قائد «الجبهة» بيرصيون جبرمايكائيل لوكالة «رويترز»، في رسالة نصية مساء السبت إن قوات تيغراي ستواصل القتال، وهو ما أثار مخاوف من امتداد أجل الصراع، في وقت حذّر محللون من أن الجبهة قد تبدّل نهجها وتتبنى تكتيكات أشبه بأسلوب المجموعات المتمرّدة، وفق «فرانس برس». وأضاف ديرصيون لـ«رويترز»: «لا يمكن لوحشيتهم إلا أن تقوي عزمنا على قتال هؤلاء الغزاة إلى النهاية، الأمر يتعلق بالدفاع عن حقنا في تقرير المصير». وقال ديرصيون في رسالة نصية أخرى إنّ قوات تيغراي انسحبت من محيط ميكيلي. وأصدرت الشرطة في وقت متأخر السبت أوامر باعتقال 17 آخرين من ضباط الجيش بتهم ارتكاب جرائم خلال الصراع تشمل الخيانة واختلاس المال العام بحسب قناة «فانا» التلفزيونية التابعة للدولة. وكانت الشرطة قد أصدرت أوامر باعتقال 117 من كبار ضباط الجيش تقول إنهم انضموا إلى «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» منذ بدء الصراع. وليس من الواضح إن كانت الشرطة اعتقلت أحداً من زعماء الجبهة كما لا يُعرف مكانهم أو خططهم للمستقبل. ولم ترد إلا أنباء قليلة للغاية من المدينة أمس الأحد، حتى عبر القنوات الرسمية. وقال متحدث عسكري هو الجنرال محمد تيسيما لـ«فرانس برس»، إنّ العمليات تمضي بشكل «جيد للغاية» بينما يقوم الجنود «بعملهم بشكل سلمي»، من دون أن يقدم تفاصيل إضافية. وبقي بثّ التلفزيون الرسمي كعادته أمس، فبث برامج حوارية وموسيقية، بينما بدا أن تلفزيون إقليم تيغراي توقف عن البث تماماً. على الصعيد الإنساني، أشارت مديرة منطقة القرن الأفريقي لدى منظمة «هيومن رايتس ووتش»، لايتيتيا بدر، ليل السبت إلى أنه من الواضح أن تداعيات النزاع كانت كبيرة. وقالت «على الأمم المتحدة أن تجري تحقيقاً دولياً مستقلاً بشأن الانتهاكات التي ارتكبها جميع الأطراف منذ بدء النزاع، بهدف الضغط من أجل المحاسبة».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تسود مخاوف من امتداد أجل الصراع (الدوارجو سو تيراس/فرانس برس)

**يعود السجال حول عدالة توزيع مقاعد البرلمان في الكويت بين الدوائر، مع اقتراب موعد الانتخابات المقرر إجراؤها يوم السبت المقبل، وهو سجال يتجدد في كل موسم انتخابي، لكنه يرتبط بحيثيات اجتماعية أكثر من كونه مشكلة سياسية**

## سجال متجدد حول الدوائر وتباين أعداد المصوّتين

# 6 أيام على الانتخابات الكويتية

الكويت ـ **خالد الخالدي**

مطالبات بتقسيم جديد للدوائر الانتخابية في الكويت (ياسر الزيات/فرانس برس)

يشهد الشارع السياسي في الكويت جدلاً متواصلاً حول التباين الكبير في أعداد الناخبين داخل الدوائر الانتخابية، وذلك مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية (انتخابات مجلس الأمة)، والمقرر إجراؤها في الخامس من ديسمبر/كانون الأول المقبل. وتنقسم الدوائر الانتخابية في الكويت، إلى خمس، وتنتخب كل دائرة 10 مرشحين لها في مجلس الأمة، ليكون مجموع أعضاء مجلس الأمة 50 عضواً. لكن التباين في أعداد الناخبين بين الدوائر، فتح باب النقاش حول عدالة التوزيع الانتخابي في البلاد، وسط مطالبات بتقسيم جديد للدوائر الانتخابية.

ويبلغ عدد من يحق لهم الانتخاب في الكويت 567 ألف ناخب وناخبة، وفق آخر إحصائية نشرتها وزارة الداخلية الكويتية، حيث يبلغ عدد الناخبين في الدائرة الأولى 84 ألفاً، فيما يبلغ عدد الناخبين في الدائرة الثانية 64 ألفاً، وفي الدائرة الثالثة 101 ألف، وفي الدائرة الرابعة 150 ألفاً، وفي الدائرة الخامسة 166 ألفاً. ووفقاً للأرقام، فإن عدد ناخبي الدائرة الخامسة، يبلغ ضعف عدد ناخبي الدائرة الثانية، لكن كلتا الدائرتين تنتخبان نفس عدد الأعضاء.

### توزيع الناخبين

ويتم توزيع الناخبين في الكويت بناءً على مناطق سكنهم وعناوينهم الموجودة في البطاقة المدنية، حيث إن كل منطقة أو ضاحية سكنية في البلاد، يتم تصنيفها دائرةً معينةً، بناءً على موقعها الجغرافي. وفي حال تغيير الناخب الكويتي لمنطقة سكنه نحو منطقة في دائرة أخرى، وتغيير عنوانه في البطاقة المدنية (الهوية الوطنية)، فإن بإمكانه نقل قيده الانتخابي إلى دائرة أخرى. لكن هذا الأمر يبدو مستحيلاً من الناحية العملية، نظراً لعدم وجود عقارات كافية في الكويت، والتشديد الحكومي الكبير على عملية نقل القيود الانتخابية.

ويقول الخبير البرلماني محمد الشمري لـ«العربي الجديد»، إن «نسبة التباين والظلم الذي يتعرض له مرشحو وناخبو الدائرة الخامسة في الكويت كبيرة جداً، فصاحب المركز الـ23 في الدائرة الخامسة في انتخابات مجلس الأمة عام 2016، حصل على عدد أصوات أكثر من التي حصل عليها صاحب المركز الـ10 في الدائرة الثانية، والذي أصبح عضواً في البرلمان». ويلفت الشمري إلى أن «التباين هذا العام، مرشح للزيادة بشكل كبير جداً».

من جهته، يشرح الأكاديمي والباحث السياسي الدكتور أحمد المطيري، أن «أزمة الدوائر الانتخابية هي أزمة عميقة داخل الكويت والجميع يعاني منها: السلطة والشعب والسياسيون»، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن السبب هو أن العملية الانتخابية في الكويت «ليست عملية سياسية، بل هي عملية اجتماعية في المقام الأول، كما أن الناخبين ينتخبون الأشخاص بناء على خلفياتهم الاجتماعية، لا بناءً على برامجهم السياسية». ويرى أن هذا الواقع هو «خطأ الحكومة التي قتلت العملية السياسية داخل البرلمان خلال السنوات الماضية».

> تنتخب كل دائرة 10 مرشحين لها في مجلس الأمة الكويتي

ويضيف المطيري شارحاً أنه «عندما نُقرّ بأن الانتخابات باتت عملية اجتماعية في الكويت، فإننا نقر بأن الحكومة لا تستطيع أن تصرّح بالمشكلة الحقيقية، وهي أن البدو في الكويت (أبناء القبائل) والذين يتركزون بشكل أساسي في الدائرتين الرابعة والخامسة، وبشكل أقل في الدائرة الثالثة، يبلغ عددهم ضعف الحضر (أبناء مدينة الكويت القديمة)». ويبين أنه «في حال تساوي التقسيم العددي لكل الدوائر، فإن فئات اجتماعية كثيرة داخل الكويت ستفقد وجودها في البرلمان». ويسمي المطيري ما يحدث بأنه «سياسة تمييز إيجابي، لكن الحكومة تخاف من الحديث بهذا الشكل الصريح مع الناس».

### سؤال العدالة في التوزيع

وحول التباين الانتخابي أيضاً، يقول النائب الأسبق في البرلمان الكويتي، أحد مرشحي جماعة «الإخوان المسلمين» في الانتخابات الحالية، حمد المطر، إنه «على الرغم من أنني مرشح في الدائرة الثانية، والتي تُعد أقل دائرة من ناحية الناخبين، وتحصل رغم ذلك على 10 أعضاء، إلا أنني أعترف بأن هناك مشكلة كبيرة، إذ لا توجد عدالة في النظام الانتخابي الحالي، ويجب أن نعترف بشجاعة بأننا بحاجة إلى التغيير». ويؤكد المطر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «حان الوقت بالنسبة لنا كسياسيين، لكي نتحدث عن التمثيل العادل للشعب الكويتي، فالآن صوت الناخب في الدائرة الخامسة يُعد نصف صوت». أما مرشح الدائرة الثالثة حمد الأنصاري، فيرى أن مشكلة الدوائر الانتخابية في الكويت وانعدام العدالة في توزيع أعداد الناخبين، هي جزء مما يصفه بـ«فشل منظومة الانتخاب» في البلاد، ملقياً باللوم على الحكومة والنواب السابقين، الذين لم يتحركوا بشكل جاد لتعديل النظام الانتخابي ومنح الناخب الكويتي أحقية التصويت بشكل عادل ومساواة الناخبين بعضهم ببعض. ويعتبر الأنصاري في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الحل يكمن في نظام القوائم النسبية، وتحويل الكويت إلى دائرة انتخابية واحدة، لافتاً إلى أنه «حينها سيختفي أولئك الذين ينجحون في الانتخابات لأنهم وجهاء في المجتمع، وسينجح السياسيون الذين يملكون برامج يعرضونها على المرشحين».

ومن وجهة نظره، يرى الخبير القانوني والمحامي سعد الهاجري، أن التباين في أعداد الناخبين بين الدوائر الانتخابية، يمثل قدحاً في الدستور الكويتي، الذي نصّ على تساوي الفرص بين جميع المواطنين، لكن المحكمة الدستورية في أحكامها السابقة على الطعون التي تقدم بها الكثير من المرشحين والناخبين في الدوائر الانتخابية المتفرقة رجّحت الجانب السياسي على الجانب القانوني. ويوضح في هذا الصدد أن ذلك حصل، لأن حلّ النظام الانتخابي الحالي في ظلّ الوضع السياسي القائم، سيؤدي إلى تعطيل الحياة البرلمانية. ويؤكد الهاجري في حديثه لـ«العربي الجديد»، وجود ظلم في مسألة تقسيم الدوائر، لافتاً في الوقت ذاته، إلى أن الجهاز القضائي في الكويت، يرى أن الآلية المثلى للتعديل تكون في البرلمان. ومن وجهة نظر الخبير القانوني، فإن أياً من أعضاء البرلمان لن يدفع بتعديل النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الحالية، لسبب وجيه وهو أنه لن يقتل النظام الانتخابي الذي جاء به إلى الكرسي، على حدّ قوله.

### 3 تعديلات منذ 1962

كان النظام الانتخابي قد انطلق مع أول انتخابات برلمانية في عام 1962 بـ10 دوائر، قبل أن تعمل الحكومة على تعديله إبان فترة حلّ مجلس الأمة عام 1980، مقسمةً الدوائر إلى 25 دائرة انتخابية. لكن حملة ضغط شعبية انطلقت في عام 2006، وعُرفت باسم «نبيها خمس» (نريدها خمس دوائر)، أجبرت البرلمان على تغيير شكل الدوائر الانتخابية إلى 5 دوائر، وهو ما سيؤدي إلى تعزيز فرص فوز الكتل المعارضة، بحسب ما كان يقول البعض.

# استعداد مبكر لمعركة رئاسة مجلس الأمة

> حسمت شخصيات كويتية عدة رغبتها في الترشح لرئاسة مجلس الأمة في حال فوزها في الانتخابات البرلمانية، لتجد نفسها في مواجهة مبكرة مع المرشح الأبرز مرزوق الغانم

في خضم الحملات الانتخابية البرلمانية لاختيار أعضاء مجلس الأمة في الكويت، والمقرر أن تجرى في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول المقبل، يخوض مرشحون آخرون معركة أخرى، خاصة بانتخابات رئاسة مجلس الأمة.

وأعلن وزير الصحة ووزير شؤون مجلس الوزراء السابق روضان الروضان خوضه انتخابات رئاسة مجلس الأمة بشكل رسمي في حال نجاحه في الانتخابات البرلمانية. كما أعلن وزير الأشغال العامة ووزير الإسكان السابق بدر الحميدي خوضه انتخابات الرئاسة في حال نجاحه بالانتخابات البرلمانية أيضاً. لكن المرشح الأبرز هو رئيس مجلس الأمة السابق مرزوق الغانم، الذي يخوض هذه الانتخابات متسلحاً بقدرته على المناورة داخل البرلمان وحصوله على الدعم الحكومي الكبير، حيث يصوت الوزراء في انتخابات الرئاسة البرلمانية وفقاً للدستور الكويتي.

وحصل مرزوق الغانم على 48 صوتاً من أصل 65 في الانتخابات على كرسي رئاسة مجلس الأمة في العام 2016، وهو رقم قياسي لم يسبق له أن تحقق في تاريخ الكويت السياسي. وحصل منافسه عبد الله الرومي، الذي قرر اعتزال العمل السياسي بشكل نهائي على 9 أصوات، والمعارض شعيب المويزري على 8 أصوات. ولم يقرر المويزري، الذي يخوض الانتخابات هذا العام وسط تصاعد حظوظه بالفوز بمركز متقدم، نتيجة معارضته الشرسة للحكومة وشعبيته الكبيرة في دائرته الانتخابية، أن يخوض انتخابات رئاسة مجلس الأمة بعد فشله في 2016.

وتعرض الغانم لانتقادات بسبب طريقته في إدارة جلسات مجلس الأمة، حيث شهدت العديد من الجلسات مشادات حادة بين الغانم، الذي اتُهم بمحاباة الحكومة، وبين النواب المعارضين. ورغم الضغط الشعبي على النواب لعدم التصويت للغانم في انتخابات رئاسة المجلس المقبلة، إلا أن التوقعات تشير لعبوره بنجاح، نظراً للدعم الحكومي له (تملك الحكومة بوزرائها 15 صوتاً في عملية التصويت)، إضافة إلى ضغط الحكومة على النواب الموالين لها، والذين يقدر عددهم بما بين 10 و15، بالإضافة إلى نواب الكتلة الشيعية، المتوقع حصولهم على 8 إلى 9 مقاعد.

وتُمثل عملية إعادة انتخاب الغانم لرئاسة مجلس الأمة أهمية كبرى للحكومة، إذ إنه تحول من مجرد رئيس لمجلس الأمة، إلى أحد ممثلي الكويت في السياسات الخارجية، وهو ما عرضه لانتقادات محلية. لكن الغانم استمر في تمثيل البلاد في المؤتمرات الخارجية، وقيادة حملة الكويت الدعائية ضد التطبيع مع إسرائيل، إضافة إلى ترؤسه الوفد الرسمي للمفاوضات الكويتية السعودية حول المنطقة المقسمة مع السعودية، والتي جرى توقيع صيغتها النهائية أواخر العام 2019.

كما أن الحكومة تحتاج إلى الغانم للسيطرة على البرلمان لتعطيل الاستجوابات المقدمة ضدها، وتمرير مشاريع القوانين المهمة التي تحتاج إليها، وأبرزها الدين العام وضريبة القيمة المضافة، التي تأخرت الحكومة في تطبيقها نتيجة الضغوط الشعبية على أعضاء البرلمان. وقال مصدر حكومي، لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة تفضل الرئيس القوي الذي تمكنه مجابهة المعارضة مثل مرزوق الغانم، لأنها تعلمت من درس وجود رئيس توافقي، مثل الراحل جاسم الخرافي الذي ترأس البرلمان بين 1999 و2011 أنها ستكون في موضع دفاعي». وأضاف: «مع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، تحولت الحكومة من الوضعية الدفاعية إلى الهجومية. وشهدنا أكبر عملية تمرير للقوانين دون اعتراض من البرلمان بين أعوام 2013 و2020».

وقال مرشحون معارضون للحكومة، لـ«العربي الجديد»، إنهم سيطلبون في الجلسة الافتتاحية للبرلمان التصويت العلني على كرسي رئاسة مجلس الأمة، وذلك لإجبار بعض النواب الموالين للحكومة على عدم التصويت لمرزوق الغانم. كما أنهم سيطالبون رئيس الحكومة المقبل بعدم التدخل في الانتخابات، وامتناع الحكومة عن التصويت، وذلك لترك قرار رئاسة البرلمان في «يد الشعب» وفق قولهم.

ويخضع منصب رئيس البرلمان في الكويت لاعتبارات دقيقة جداً وشروط خاصة تضعها الحكومة عرفياً، كون المنصب هو الأهم في الكويت بعد أمير البلاد وولي العهد، فيما يأتي منصب رئيس الوزراء خلف رئيس مجلس الأمة وفقاً للقانون. وطوال 60 عاماً من الحياة السياسية، سيطر التجار الكويتيون على كرسي رئاسة البرلمان، باستثناء بسيط، هو فوز أحمد السعدون، أحد أبرز زعماء المعارضة، برئاسة المجلس في أعوام 1985 و1992 و1996.

خالد...

■ أميركا قتلت #قاسم_سليماني علانية.. و#إسرائيل قتلت #محسن_فخرى_زاده كما تقول #إيران. ولكن الرد لن يكون في واشنطن أو تل أبيب..!كان الرد وما زال وسيكون في بلاد العرب... وقد آن للعرب الرد بالمثل وبالعلن على أي اعتداء إيراني محتمل وليحدث ما يحدث!!

■ عند اغتيال #قاسم_سليماني قامت #إيران بتوجيه ضربة عسكرية إلى قاعدة #عين_الأسد الأميركية في #العراق. المرجح أن تقدم إيران أيضاً على عمل عسكري انتقاماً لاغتيال العالم الإيراني #محسن_فخري_زاده. السؤال هو أين؟ أما متى فهو يبدو قريباً بعد إتمام مراسم التشييع.

■ شو الوضع الأمني؟ بين #إيران (اغتيال عالم نووي إيراني من الصف الأول)، #سوريا (قصف إسرائيلي بين الحين والآخر) و#لبنان (إجراءات أمنية مشددة بعد ورود معلومات جديّة عن اغتيالات وأحداث أمنية في عدّة مناطق). جنون #ترامب... لن يسلّم السلطة في 1/20 قبل إنهاء أجندته.

■ لأول مرة بحياتي بشوف شعب ينتظر من السارق القيام بتدقيق مالي لمعرفة ما سرقه ويفضح نفسه بنفسه...#التدقيق_المالي_الجنائي #فساد_الحاكم #لبنان
*في #لبنان #بيروت، ما منفيق على صوت زقزقة العصافير. منفيق على صوت طائرات الاستطلاع.

■ كل من يدافع أو يحمي الفاسدين هو فاسد. كل من يقف على الحياد في المعركة ضد الفاسدين هو فاسد. إما وطن أو مزرعة فساد. #لبنان #كلن_يعني_كلن #صباح_الخير.

■ حتى لجان تحقيق بعد لا تشكلون. تدرون اللجان بيها حوافز ومخصصات؟ يعني حتى بدمنا هم مستفيدين. #العراق #الناصرية.

■ القطاع الخاص بالعراق (أفشل قطاع خاص بالعالم) يريد من الخريجين خبرة من 3-5 سنوات. بشرفكم منين الشاب يجيب خبرة إذا إنتو والحكومة لا توفرون له عملاً، نستوردها مثلاً؟ لو (أو) ننتظر الله ينزلها علينا! #العراق.

■ يا ريت نشوف اللي اسمهم الحكومة في #العراق يستنكرون من اللي (الذي) يصير في #الناصرية_تقمع من أتباع #مقتدى_القاتل مثلما يستنكرون اغتيال #محسن_فخرى_زاده.